



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة

A

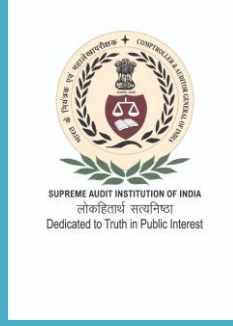
# المؤتمر

الدورة الرابعة والأربعون

روما، 28 يونيو/حزيران – 4 يوليو/تموز 2025

الحسابات المراجعة – منظمة الأغذية والزراعة عام 2022  
الجزء باء – تقرير المراجع الخارجي





تقرير المراجع الخارجي  
لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم  
المتحدة  
للسنة المالية المنتهية في  
31 ديسمبر/كانون الأول 2022

مكتب المراقب والمراجع العام  
في الهند

تهدف مراجعتنا إلى تقديم ضمان مستقل  
وإضافة قيمة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم  
المتحدة من خلال تقديم توصيات بناءة.

وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

السيد Shushil Kumar Thakur

مدير المراجعة الخارجية - منظمة الأغذية والزراعة

مكتب المراقب والمراجع العام في الهند

البريد الإلكتروني:

[SushilKumar.Thakur@fao.org](mailto:SushilKumar.Thakur@fao.org)

## الفهرس

الصفحة	بيان المحتويات
3	موجز
3	مقدمة
3	النتائج الكلية للمراجعة
4	النتائج الرئيسية للمراجعة
7	توصيات المراجعة
12	الولاية والنطاق والمنهجية
14	نتائج المراجعة وتوصياتها
14	متابعة توصيات عمليات المراجعة الخارجية السابقة
14	ألف المراجعة المالية
22	باء المسائل الإدارية
22	مراجعة أداء مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود
31	مراجعة تكنولوجيا المعلومات للنظام العالمي لإدارة الموارد
44	جيم نتائج مراجعة الامتثال
50	دال إقرارات الإدارة
50	هاء شكر وتقدير
61-51	الملاحق

## تقرير المراجع الخارجي

- 1- يتضمن هذا التقرير نتائج مراجعة الكشوف المالية وعمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 بموجب المواد 1-12 إلى 10-12 من اللائحة المالية للمنظمة والاختصاصات الإضافية التي تنظم المراجعة الخارجية المرفقة بها.
- 2- وتتمثل الأهداف العامة للمراجعة في تقديم ضمان مستقل بشأن نزاهة عرض الكشوف المالية إلى الدول الأعضاء، ما يساعد في زيادة الشفافية والمساءلة في المنظمة، ويدعم أهداف عمل المنظمة من خلال عملية المراجعة الخارجية.
- 3- وبالإضافة إلى مراجعة الكشوف المالية، أُجريت عمليات مراجعة الامتثال في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا (تونس)، وست ممثلات للمنظمة في كولومبيا، وإثيوبيا، ولبنان، والمكسيك، والسودان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وتناولت عمليات المراجعة هذه مجالات تم اختيارها بناءً على تقييم المخاطر مع التركيز بشكل عام على الامتثال للقواعد واللوائح.
- 4- وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت عمليتا مراجعة للأداء لمكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود وللنظام العالمي لإدارة الموارد. وتمثل الهدف الرئيسي من مراجعات الأداء في تعزيز إطار الحوكمة الاقتصادية والفعالة والكفؤة والمساهمة في تعزيز المساءلة والشفافية. وأُطلعت إدارة المنظمة على نتائج المراجعة في هذه المجالات ولهذه المكاتب. وتم تضمين ردودهم في هذا التقرير.
- 5- ويتضمن التقرير 31 توصية ناشئة عن ملاحظات المراجعة. وتم تصنيف التوصيات على أنها توصيات أساسية وتوصيات هامة وتوصيات تستحق العناية.<sup>1</sup>

## النتائج الكلية للمراجعة

- 6- تماشياً مع ولايتنا، قمنا بمراجعة الكشوف المالية لمنظمة الأغذية والزراعة وفقاً للوائح المالية وطبقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 7- وخلصنا أيضاً إلى أن السياسات المحاسبية قد طبقت على أساس يتوافق مع نظيره في السنة السابقة، وأن معاملات المنظمة التي أطلعنا عليها أثناء المراجعة أو التي اختبرناها كجزء من مراجعة الكشوف المالية، ممتثلة من جميع الجوانب الجوهرية للوائح المالية والسلطة التشريعية للمنظمة.
- 8- وحددنا مسائل هامة تستوجب معالجتها من قبل الإدارة لمزيد من التحسين في تسجيل الإدارة المالية والإبلاغ عنها.

<sup>1</sup> أساسية: من الإلزامي اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد حرصاً على عدم تعرض المنظمة إلى مخاطر عالية. أما الامتناع عن اتخاذ الإجراءات فقد يفضي إلى تبعات مالية خطيرة وعراقيل تشغيلية كبرى.

هامة: يعتبر اتخاذ الإجراءات في هذا الصدد ضرورياً لتفادي التعرض إلى مخاطر عالية. أما الامتناع عن اتخاذ الإجراءات فقد يفضي إلى تبعات مالية خطيرة وعراقيل تشغيلية كبرى.

تستحق العناية: يُعتبر الإجراء الموصى به مرغوباً فيه ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة الرقابة أو إلى تحسين القيمة المتحصل عليها.

## المراجعة المالية

## عدم تسجيل القيمة العادلة للإيرادات من المساهمات الطوعية

9- بدأت المنظمة، اعتبارًا من السنة المالية 2021، بتسجيل المساهمات المتعهد بها في اتفاقيات ملزمة متعددة السنوات مقدمًا كإيرادات. ومع ذلك، يتم احتساب هذه المساهمات بقيمتها الاسمية. وتمتد فترات استحقاق هذه المساهمات لمدة تصل إلى 9 أعوام، ومن صافي المستحقات البالغة 2.39 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2022، لن تكون نسبة كبيرة (1.07 مليار دولار أمريكي، تمثل 46 في المائة) مستحقة السداد إلا بعد السنة المالية 2023. وبالنظر إلى حجم مستحقات المساهمات الطوعية وآفاقها الطويلة، فإن عرضها بالقيمة الاسمية لا يتسق مع اعتبارات القيمة العادلة.

## عدم تسجيل القيمة العادلة للإيرادات من الاشتراكات المقررة

10- تم إدراج مبلغ 1.3 ملايين دولار أمريكي كاشتراكات مقررة غير متداولة مستحقة من الدول الأعضاء في الملاحظة المرفقة بالكشوف المالية لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2022. وتم تسجيل هذا المبلغ كإيرادات، في ضوء قرارات المؤتمر التي وافقت على خطط التقسيط لتصفية متأخرات الاشتراكات في ما يتعلق ببلدين عضوين (القرار 21/2 و 17/2) على مدى فترة 20 سنة و 10 سنوات على التوالي. وبالنظر إلى مبلغ الاشتراكات المقررة المستحقة في السنوات المقبلة، فإننا نعتبر أن عرضها بالقيمة الاسمية لا يتوافق مع اعتبارات القيمة العادلة.

## عدم إنشاء التزامات في ما يتعلق بالمساهمات الطوعية المشروطة

11- اعتبرت المنظمة جميع الاتفاقات (البالغ عددها 2082) المبرمة مع الجهات المانحة غير مشروطة وسجلتها كإيرادات مقدمًا. ومن أصل 2082 اتفاقًا، ارتبط 245 منها بالاتفاقات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بموجب الاتفاق الإطاري المالي والإداري، وتم إرفاق الشروط بالاتفاقات، ما أدى إلى نشوء التزامات حالية مرتبطة بالأصل. ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 أن يتم تسجيل تدفق الموارد من معاملة غير تبادلية مسجلة كأصل كإيرادات، إلا إذا أدت الشروط المتعلقة بالأصل المحول إلى نشوء التزام حالي، أي عندما لا تكون هناك شروط مرتبطة بهذا الأصل.

## تطبيق سعر صرف غير صحيح

12- يتم تحويل البنود غير النقدية بالكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف التاريخي الساري في تاريخ تسجيل هذا البند. وبالتالي، يجب أن يتم تسجيل الممتلكات والآليات والمعدات المشتراة بالعملة الأجنبية في الدفتر الخاص بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بسعر الصرف المطبق في تاريخ وضع الأصل في الخدمة. ومع ذلك، لم يتم تطبيق سعر الصرف في تاريخ تسجيل هذه الأصول.

## مراجعة أداء مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود

### استعداد المكاتب القطرية لحالات الطوارئ

13- لا يقيّم مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود مدى استعداد جميع المكاتب القطرية في ما يتعلق بقابلية تعرضها للكوارث المحتملة واستعدادها لمعالجة حالات الطوارئ/المواقف هذه. ومن بين 127 تقريرًا سنويًا قطريًا تم تقديمها لعام 2021، لوحظ أن 25 بلدًا فقط (20 في المائة) قيّم نفسه بأنه مستعد جيدًا للاستجابة لحالات الطوارئ. وكان هناك تسعون (90) بلدًا (71 في المائة) مستعدًا بشكل متوسط، بدون أن يرقى إلى المستوى المطلوب من الاستعداد. ويحتاج اثنا عشر (12) بلدًا (9 في المائة) إلى دعم عاجل لتحسين الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ. ومن بين البلدان الأخيرة، تم إطلاق الاستجابة من المستوى 2 في بلد واحد وتم تصنيف سكان ثلاثة بلدان أخرى عند المرحلة 2 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

### رصد استخدام توجهات الإطار الخاص بالرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

14- أنشئ إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم لتوليد بيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب لتعزيز فهم سبل عيش السكان الضعفاء وأمنهم الغذائي والتغذوي واحتياجاتهم للقدرة على الصمود. ويؤكد الإطار، في جملة أمور، على الروابط بين البيانات والتعلم وإدارة المعرفة المنهجية. ولا يقوم مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بتتبع حالة قدرات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم (من حيث الموارد البشرية والميزانية) واستخدام النماذج/المنتجات الموحدة لأنشطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم (الدراسات والمسوحات وورش العمل وما إلى ذلك) في المكاتب القطرية.

### الأرصدة غير المنفقة في مشاريع حالات الطوارئ المغلقة ماليًا

15- يمثل الإغلاق المالي التاريخ الذي لن يُسمح بعده بأي معاملة أخرى على حساب المشروع هذا. وكان لدى 65 مشروعًا طارئًا، تم إغلاقها ماليًا خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2020 إلى ديسمبر/كانون الأول 2022، أرصدة غير منفقة تبلغ 4.97 مليون دولار أمريكي في كشوفها المالية. ومن بين هذه المشاريع، كانت الأرصدة غير المنفقة موجودة في 53 مشروعًا طارئًا لفترة تتراوح بين شهر واحد إلى 6 أشهر في 27 مشروعًا، وبين 6 أشهر إلى سنة واحدة في 14 مشروعًا، ولفترة تزيد عن سنة واحدة في 12 مشروعًا، حتى بعد الإغلاق المالي للمشاريع.

### التأخير في الموافقة/عدم الموافقة على طريقة التحويل النقدي للمشاريع

16- تمثل التحويلات النقدية مساعدة في شكل أموال مقدمة للسكان المتضررين. وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة التحويلات النقدية لمجموعة واسعة من الأغراض التكميلية: تقديم الإغاثة الفورية للمزارعين، وتعزيز قدرة سبل العيش على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، وما إلى ذلك. وقد كشفت عينة فحص التصاريح في ما يتعلق بـ 25 مشروعًا عن وجود تأخيرات في منح التصاريح في ما يتعلق بـ 16 مشروعًا. وكان التأخير في 9 مشاريع أقل من 10 أيام، في حين تراوح في 7 مشاريع ما بين 39 و205 أيام.

## رصد مشاريع حالات الطوارئ بالطريقة النقدية

17- تنص سياسة منظمة الأغذية والزراعة على أن المسؤول عن الميزانية هو المسؤول عن تسليم التحويلات النقدية إلى المستفيدين. ويشمل ذلك تحديد المستفيدين، والموافقة على قوائم المستفيدين، وإدارة البيانات، والتسوية وسداد المدفوعات. وقد فوض مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود المسؤوليات الخاصة بالمسؤول عن الميزانية إلى ممثلي المنظمة على المستوى القطري، في ما يتعلق بالمكونات الخاصة بكل بلد بما في ذلك التحويلات النقدية والأنشطة الأخرى، وكانت هذه المسؤوليات متاحة فقط على المستوى القطري، وليس على مستوى المسؤول عن الميزانية، على الرغم من أن سياسة المنظمة تنص على أن المسؤول عن الميزانية المفوض يجب أن يكون موضع المساءلة الشاملة.

## مراجعات النظراء بموجب بروتوكول تنشيط الطوارئ والاستجابة لها

18- بالنسبة للرصد والتقييم واستخلاص الضمانات بشأن الاستجابة للطوارئ من المستوى 3، المحددة ضمن مسؤوليات الاستجابة لحالات الطوارئ ومسؤوليات التنشيط والتنفيذ وعملية المراجعة، يتعين على مدير مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بدء مراجعات النظراء التشغيلية وتنسيقها في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3. ولدى 13 بلدًا استجابات مستمرة لحالات الطوارئ من المستوى 3/الممتدة والتي تم تفعيلها أو تحويلها إلى استجابات طويلة الأمد بين عامي 2014 و2022. ومع ذلك، لم يتم البدء أو التخطيط لمراجعات النظراء التشغيلية لأي من هذه الاستجابات.

## مراجعة تكنولوجيا المعلومات للنظام العالمي لإدارة الموارد

### حوكمة تكنولوجيا المعلومات

19- انتشرت المسؤولية عن مبادرات تكنولوجيا المعلومات، على مدى فترة من الزمن، بين وحدات وأشخاص متعددين، ما أدى إلى توزيع المسؤولية. ونظرًا للضعف في حوكمة تكنولوجيا المعلومات، فإن العديد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات كانت تحت قيادة مركز الخدمة المشتركة، بما في ذلك المشروع المهم المتمثل في الفصل بين الواجبات، ولم يكن بالإمكان تفعيل النظم المتوخاة مثل نظام إدارة دورة المشاريع PROMYS.

## عدم تطبيق الفصل بين الواجبات في النظام العالمي لإدارة الموارد

20- يُعتبر الفصل بين الواجبات آلية مهمة للرقابة الداخلية، يجب تنفيذها بشكل صحيح في أي منظمة. واتضح أن العديد من المستخدمين لديهم عدد كبير من المسؤوليات، حيث كان لدى 765 مستخدمًا أكثر من 10 مسؤوليات مختلفة خلال الفترة المغطاة من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2022.

## إجراء اختبار التعافي من الكوارث وفقًا لاتفاق تقديم الخدمات لمركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة

21- أُجري اختبار جزئي واحد للتعافي من الكوارث في عامي 2017 و2019، مقابل الاختبارين المطلوبين سنويًا، خلال الفترة ما بين يناير/كانون الثاني 2016 وأكتوبر/تشرين الأول 2020. وكشف اختبار التعافي من الكوارث عن وجود اختلافات في البنية التحتية بين خادم التعافي من الكوارث وخادم الإنتاج، حيث أن سعة خادم التعافي من الكوارث كانت أقل من خادم الإنتاج، ما أثر بدوره على أداء خادم التعافي من الكوارث.



## عدم توليد كشوف مالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستخدام النظام العالمي لإدارة الموارد

22- لا يزال توليد الكشوف المالية يتطلب تدخلاً يدوياً واسع النطاق. ويتم توليد ميزان المراجعة من النظام العالمي لإدارة الموارد كتنقير في شكل ملف نص عادي، ويتم بعد ذلك استيراده إلى برنامج MS Excel بجهد كبير. وتخضع بيانات ميزان المراجعة بعد ذلك لعملية إعادة ترتيب وتجميع كبيرة في برنامج MS Excel، الأمر الذي يستدعي تطبيق كل من الخبرة المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى إنفاق الوقت والجهد من جانب فريق الشؤون المالية في المقر الرئيسي قبل إعداد الكشوف الأساسية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## عدم توفر الوثائق المتعلقة بالمشتريات في النظام العالمي لإدارة الموارد

23- لم تكن وثائق الاختصاصات في 69 في المائة من حالات المنح التنافسية، و49 في المائة من حالات الشراء المباشر، و58 في المائة من حالات المنح الاستثنائية، متوفرة في النظام العالمي لإدارة الموارد. ولم يتم تحميل وثائق الموافقة الفنية في النظام العالمي لإدارة الموارد في 66 في المائة من حالات المنح التنافسية، و67 في المائة من حالات الشراء المباشر، و53 في المائة من حالات المنح الاستثنائية. ولم يتم العثور على ورقة تقييم في 45 في المائة من حالات المنح التنافسية و40 في المائة من حالات المنح الاستثنائية. ولم يتم تحميل مستند التبرير في النظام العالمي لإدارة الموارد في 71 في المائة من حالات الشراء المباشر.

## مراجعة الامتثال

### المساواة بين الجنسين

24- تنص الخطة الاستراتيجية للمنظمة على أن تُجرى المراكز والشعب والمكاتب (الميدانية وفي المقر الرئيسي) تقييمًا للشؤون الجنسانية كل أربع سنوات من أجل تقييم مدى تعميم المنظور الجنساني في عملها. ويُطلب منها أيضًا وضع خطة عمل للمتابعة من أجل معالجة الفجوات المحددة، ووضع الأولويات وتخصيص الموارد لتعميم المنظور الجنساني على مستوى الشعب والمكاتب. ووجد أن ذلك لم يتم في ممثلات تونس وكولومبيا ولبنان وإثيوبيا والسودان.

### حالات الشراء المباشر

25- اشترت المنظمة 21 في المائة من السلع من خلال المنح الاستثنائية و15 في المائة من خلال الشراء المباشر. ولم تكن التفاصيل الكاملة للمشتريات متوفرة في النظام العالمي لإدارة الموارد. وعلاوة على ذلك، لا تتضمن سياسة المنظمة حدودًا منفصلة لسلطة الشراء المفوضة للشراء المباشر.

## توصيات المراجعة

26- بناءً على النتائج التي توصلنا إليها، قدّمنا التوصيات التالية التي قد تساهم في تحسين الإدارة وتعزيز الشفافية وتحسين كفاءة العمليات:

الرقم	التوصية	الأولوية	الجدول الزمني
<b>المراجعة المالية</b>			
1	نوصي بأن تسجّل المنظمة القيمة العادلة للإيرادات من المساهمات الطوعية وأن تدرج الإفصاح المقابل في الملاحظات على الكشوف المالية.	أساسية	2023
2	نوصي بأن تسجّل إدارة المنظمة القيمة العادلة للإيرادات من الاشتراكات المقررة المستحقة في السنوات المقبلة، والكشف عن سياستها للتعديلات الأساسية الفردية بشأن الأحكام المتعلقة بالمساهمات الطوعية في الملاحظات على الكشوف المالية.	أساسية	2023
3	نوصي بأن تقوم المنظمة بفحص اتفاقيات المساهمة الطوعية، بما في ذلك الاتفاقيات الإطارية المالية والإدارية للاتحاد الأوروبي، التي تفرض التزامات الأداء على المتلقي وتفي بمعايير تسجيل المساهمات بموجب هذه الاتفاقيات على أنها مشروطة ويتم حسابها وفقاً لسياستها المعلنة.	هامّة	2023
4	نوصي المنظمة بأن تتخذ التدابير اللازمة لتسجيل أصولها اعتباراً من تاريخ وضعها في الخدمة.	هامّة	2023
5	نوصي بأن تقوم الإدارة بالإشارة في سياستها المحاسبية إلى معايير تقييم مستحقات ضريبة القيمة المضافة المشكوك في تحصيلها بعد تقييم الاتجاه العام لسداد ضريبة القيمة المضافة وإنشاء مخصصات مناسبة لمستحقات ضريبة القيمة المضافة المشكوك في تحصيلها في الكشوف المالية.	أساسية	2023
<b>مراجعة أداء مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود</b>			
6	نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بالنظر في الاستفادة من أقسام موجز بيانات مخاطر الأزمات القطرية والتأهب لحالات الطوارئ في التقارير القطرية السنوية لإجراء تقييم منتظم لحالة التأهب لحالات الطوارئ في المكاتب القطرية بهدف اتخاذ قرارات مستنيرة وتقديم دعم استباقي للمكاتب القطرية التي تقيم نفسها على أنها غير مستعدة بشكل كافٍ لمواجهة مخاطر الكوارث.	تستحق العناية	2024
7	نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بتتبع حالة قدرات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلّم بشكل فعال من حيث الموارد البشرية وتوافر الميزانية لهذه الأنشطة في المكاتب القطرية من خلال التقارير السنوية القطرية. ويجب استخدام خطط ونتائج أنشطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلّم لرصد فعالية المشاريع وبناء مستودع للأدلة لإرشاد عملية صنع القرار في ما يتعلق بالبرمجة الفعالة.	هامّة	2024

2023	أساسية	نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود برصد عمليات استرداد/تحويل الأرصدة غير المنفقة لمشاريع الطوارئ المغلقة ماليًا حتى لا تبقى الأموال في مشاريع حالات الطوارئ المغلقة هذه لفترة طويلة من الزمن.	8
2023	أساسية	نوصي بأن يتم تنظيم إرشادات حول التصميم الاستباقي للمشاريع/البرامج لمجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل - نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود، في شكل نماذج قابلة للاستخدام ووثائق مرجعية، مع تعزيز التكامل بين التدخلات في حالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. ونوصي بأن يتم وضعها في الدليل لتسهيل الوصول إليها واستخدامها أثناء صياغة المشروع/البرنامج، بحيث يكون واضح المشروع/المكتب القطري على علم بمجال الأولوية هذا ويدمج بشكل فعال في أطر البرمجة القطرية.	9
2023	أساسية	نوصي بتعميم نهج الإجراءات الاستباقية في جهود الطوارئ والقدرة على الصمود التي تبذلها المنظمة نظرًا لقيمة الاستثمار به، من خلال البناء على الأدلة والتحليلات التي جمعها فريق نهج الإجراءات الاستباقية والتوصية بخراطى طريق لإنشاء نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر في جميع المكاتب القطرية.	10
2023	أساسية	نوصي بمواصلة الممارسة الجيدة المتمثلة في اتباع القائمة المرجعية لصالح إجراء التقييم السريع والموافقة على المشاريع بطريقة التحويل النقدي. ونوصي بأن يقوم مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بإبلاغ واضح المشروع/المسؤول عن الميزانية عن القائمة المرجعية لتحسين جمع البيانات من أجل تقليل التأخير المفرط.	11
2024	هامية	نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بإعداد خارطة طريق ووضع اللمسات الأخيرة على الطرائق والجداول الزمنية لبدء مراجعات النظراء التشغيلية لجميع الاستجابات المستمرة الممتدة من المستوى 3.	12
<b>مراجعة تكنولوجيا المعلومات للنظام العالمي لإدارة الموارد</b>			
2024	أساسية	نوصي بأن تستهدف مرحلة التصور لتطوير النظام العالمي لإدارة الموارد الإنجاز المحدد زمنيًا لحل تكنولوجيا معلومات متكامل حقًا ويشمل جميع الوظائف - "منظمة واحدة - نظام واحد".	13
2023	أساسية	نوصي بمراجعة متطلبات التمويل لتكنولوجيا المعلومات بشكل نقدي في ضوء المشاريع التي سيتم البدء بها للمرحلة التالية من تطوير النظام العالمي لإدارة الموارد وتوفير الموارد الكافية لتجنب تجزئة حلول تكنولوجيا المعلومات.	14

2023	أساسية	نوصي بأن تقوم شعبة الرقمنة والمعلوماتية بمراجعة متطلبات الترخيص ذات الصلة بالنظام العالمي لإدارة الموارد واتخاذ قرار حكيم من الناحية المالية في ما يتعلق بطبيعة ونوع تراخيص منتجات Oracle ذات الصلة بالنظام العالمي لإدارة الموارد التي سيتم الاحتفاظ بها/التفاوض بشأنها/شراؤها.	15
2023	أساسية	نوصي بمراجعة المسؤوليات المميزة في النظام العالمي لإدارة الموارد، لجعلها أكثر قابلية للتنفيذ وتحديد أدوار العمل بطريقة محددة زمنيًا، لتجنب انتهاكات الفصل بين الواجبات.	16
2023	أساسية	نوصي بإجراء اختبار للتعافي من الكوارث على النحو المنصوص عليه في اتفاق تقديم الخدمات، ومعالجة أوجه القصور المحددة لضمان الحد الأدنى من تقديم الخدمة المطلوبة في حالات الكوارث.	17
2024	أساسية	نوصي بتوثيق الخطوط التوجيهية التشغيلية المنقحة لإدارة طلبات تغيير الأعمال والموافقة عليها رسميًا من قبل السلطة المختصة.	18
2024	أساسية	نوصي بأن يتم ملء جميع السمات المتعلقة بطلبات تغيير الأعمال وفقًا للإرشادات التشغيلية المعتمدة بالقيم المقابلة في منصة Jira.	19
2024	أساسية	نوصي بتنفيذ طلبات تغيير الأعمال المطلوبة لإنشاء جميع الكشوف المالية مباشرة من النظام العالمي لإدارة الموارد بطريقة محددة زمنيًا، للتخفيف من مخاطر الأخطاء في إعداد الكشوف المالية.	20
2023	أساسية	نوصي بأن تقوم المنظمة باتخاذ إجراءات محددة زمنيًا لتنقية قاعدة بيانات البائعين وبالتالي ضمان الحصول على معلومات دقيقة، بما في ذلك وضع علامة على البائعين غير المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بمراجعة نموذج وضع بيانات البائعين (Supplier Wizard) التابع لمنظمة الأغذية والزراعة) لتعيين الحقول الأساسية باعتبارها إلزامية من أجل تحسين جودة البيانات.	21
2023	أساسية	نوصي بالتخطيط لنظام مشتريات متكامل وتنفيذه بطريقة محددة زمنيًا، بحيث تتم معالجة نقاط الضعف الرقابية المعروفة الموجودة في نظام المشتريات. وسيشمل ذلك دمج تخطيط المشتريات ضمن عملية الشراء الشاملة، وكذلك توفر وثائق الشراء الكاملة لعمليات تحديد المصادر الرئيسية.	22

مراجعة الامتثال			
2024	هامة	نوصي بإجراء عملية تقييم المساواة بين الجنسين في أقرب وقت ممكن واتخاذ التدابير المناسبة للتمثيل العادل بين الجنسين في القوى العاملة في المنظمة.	23
2024	هامة	نوصي بتحديث سجلات أصول المكاتب القطرية بانتظام بجميع المعلومات المطلوبة، وتعزيز الضوابط الداخلية المتعلقة بجمع البيانات المتعلقة بالأصول لضمان التوثيق الموثوق والكامل.	24
2023	أساسية	نوصي بالحصول على ضمانات الأداء في جميع الحالات وفقاً للوائح المعمول بها لضمان المصلحة المالية للمنظمة خلال فترة التعاقد وفترة الصيانة/المسؤولية عن العيوب.	25
2023	أساسية	نوصي بوضع ضوابط لضمان منح الدفعات المقدمة للبائعين بشكل صارم وفقاً للخطط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة.	26
2023	أساسية	نوصي بأن تقوم إدارة المنظمة بمواصلة تشجيع المشتريات العامة التنافسية واتخاذ خطوات للحد من استخدام المنح الاستثنائية/المشتريات المباشرة مع ضمان متطلبات التوثيق بشكل صارم في النظام العالمي لإدارة الموارد.	27
2023	أساسية	نوصي بأن تقوم المنظمة بتعديل دليلها ليحدد على وجه التحديد تفويض حدود المشتريات المقبولة على أساس المخاطر للشراء المباشر.	28
2024	هامة	نوصي بأن تقوم المنظمة بتعزيز ضوابطها الداخلية المتعلقة بالتحقق غير المعلن من عدد النقود.	29
2024	هامة	نوصي بتعزيز الضوابط الداخلية بطريقة محددة زمنياً لضمان عدم السماح بأي عمليات شراء غير مؤهلة وغير متطابقة.	30
2024	هامة	نوصي بمراجعة مطالبات السفر بانتظام، واتخاذ الإجراءات لتسوية السلف المستحقة، بما يتماشى مع قواعد منظمة الأغذية والزراعة.	31

حقائق مالية رئيسية	
(بملايين الدولارات الأمريكية)	
2,795.83	إجمالي الإيرادات:
1,908.24	إجمالي النفقات:
850.26	الفائض للسنة:
5,771.81	الأصول:
1,756.34	الالتزامات:
4,015.47	صافي الأصول:
433.95	استحقاقات الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى:

## الولاية والنطاق والمنهجية

### الولاية

- 27- قامت الدورة الحادية والستون بعد المائة للمجلس بتعيين المراقب والمراجع العام في الهند كمراجع خارجي لحسابات المنظمة لمدة ست سنوات بدءًا من عام 2020.
- 28- وتستمد المراجعة الخارجية ولايتها من المادة 12 من اللائحة المالية للمنظمة التي تنص على أن تجرى المراجعة الخارجية للحسابات وفقًا للمعايير العامة المقبولة للمراجعة، وللصلاحيات الإضافية الواردة في الملحق 1 بهذه اللائحة. وبالإضافة إلى التصديق على الحسابات، يمكن للمراجع الخارجي أن يبدي ملاحظاته بصدد الاجراءات المالية، ونظام الحسابات والمراقبة المالية الداخلية، وكل ما يتصل بالإدارة والتنظيم في المنظمة بوجه عام.
- 29- وهذه هي السنة الثالثة من ولاية المراجعة وهذا هو التقرير السنوي الثالث من قبل المراقب والمراجع العام في الهند كمراجع خارجي.

### النطاق

- 30- إن مراجعتنا هي فحص مستقل للأدلة الداعمة للمبالغ والإقرارات الواردة في الكشوف المالية. وهي تشمل تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتفديرات البارزة التي أجرتها المنظمة والعرض العام للكشوف المالية. كما تشمل أيضًا تقييمًا لمدى امتثال المنظمة للوائح المالية والسلطة التشريعية.
- 31- وتتمثل الأهداف الأولية للمراجعة في تقديم رأي مستقل بشأن ما إذا كانت:

(أ) الكشوف المالية تعرض بنزاهة الوضع المالي للمنظمة كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، ونتائج أدائها المالي، والتغيرات في صافي الأصول/الأسهام والتدفقات النقدية للمنظمة ومقارنة ميزانيتها بالمبالغ

الفعلية للنفقات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) والسياسات المحاسبية الواردة في الملاحظة 2 الملحقه بالكشوف المالية قد طبقت على أساس يتفق مع مثيلاتها للفترة المالية السابقة؛

(ج) والمعاملات التي اطلعنا عليها أو التي امتحناها كجزء من عملية المراجعة، ممثلة من جميع النواحي المهمة، للوائح المالية والسلطة التشريعية.

32- وخلال السنة المالية 2022، وبصرف النظر عن مراجعة الكشوف المالية في المقرّ الرئيسي، أجرينا مراجعة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا (تونس)، وست ممثلات للمنظمة في كولومبيا، وإثيوبيا، ولبنان، والمكسيك، والسودان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

33- وأجريت مراجعات لأداء عمل مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، والنظام العالمي لإدارة الموارد. وراجعنا كذلك الكشوف المالية لصندوق التسليف والادخار في المنظمة للسنة المالية 2022 التي أصدرنا بشأنها تقريراً مستقلاً. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضنا حالة الأموال للبرامج التي نُفذت بالتعاون مع وكالات أخرى أو نيابةً عنها، أي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق مرفق البيئة العالمية.

### المنهجية ومسؤوليات المراجع

34- لقد أجرينا مراجعتنا طبقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتتطلب هذه المعايير أن نخطط للمراجعة وأن نؤديها للحصول على ضمان معقول بخلو الكشوف المالية من الأخطاء المادية. وتشمل المراجعة فحص الأدلة الداعمة للمبالغ المالية والإقرارات الواردة في الكشوف المالية على أساس الاختبار. وتشمل المراجعة كذلك تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة وكذلك تقييم العرض الكلي للكشوف المالية. وقد اعتمدنا في مراجعة الكشوف المالية نهج المراجعة القائم على المخاطر الذي يتطلب منّا إجراء تقييم للمخاطر لتحديد الأخطاء المادية المحتملة كافة في الكشوف المالية وفي التأكيدات المصاحبة لها، على أساس فهم مناسب للهيئة المعنية وبيئتها.

35- وإن مسؤولية المراجع الخارجي هي الإعراب عن رأيه في الكشوف المالية على أساس المراجعة. وتتم المراجعة للحصول على ضمان معقول، وليس ضماناً مطلقاً، بشأن ما إذا كانت الكشوف المالية تخلو من الأخطاء المادية الجسيمة الناجمة عن الغش أو الخطأ.

36- واستعرضنا أيضاً فعالية الرقابة الإدارية في المجالات الرئيسية للعمليات، وإدارة المخاطر، وعمليات مكاتب إقليمية وقطرية مختارة، مع التركيز على تنفيذ المشاريع وإدارة المشتريات وإدارة الأصول وإدارة السفر وبيئة الرقابة الداخلية، وذلك وفقاً للمادة 12-4 من اللائحة المالية. ونسقنا مجالات المراجعة المعتمدة لدينا مع مكتب المفتش العام لتفادي ازدواج الجهود غير الضروري ولتحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على عمل هذا المكتب. كما تعاوننا أيضاً مع لجنة الإشراف الاستشارية على المراجعة لتعزيز جهودنا في مجال المراجعة.

37- ورفعنا تقارير عن نتائج المراجعة إلى إدارة المنظمة في شكل رسائل إدارية تتضمن ملاحظات وتوصيات تفصيلية. وتتيح هذه الممارسة انخراطاً متواصلًا مع إدارة المنظمة.

## نتائج المراجعة وتوصياتها

### متابعة توصيات عمليات المراجعة الخارجية السابقة

38- يقدم المراجعون الخارجيون لمنظمة الأغذية والزراعة توصيات لتحسين عمل المنظمة في تقرير المراجعة المطول كل عام. وفي ما يلي حالة تنفيذ/الامتثال للتوصيات الواردة في تقارير المراجع الخارجي للسنوات السابقة كما قدمتها الإدارة في وقت مراجعة الكشوف المالية للسنة المالية 2022. وسيتم تقديم وثيقة منفصلة إلى الدورة الثامنة والتسعين بعد المائة للجنة المالية مع تحديث عن حالة التوصيات:

#### الجدول 1

##### حالة تنفيذ التوصيات

تقرير المراجعة الخارجية	مجموع التوصيات	لم تنفذ بعد وفقاً لتقرير المراجعة الخارجية لعام 2021	تم تنفيذها	التوصيات التي لم تنفذ بعد
2017	29	2	1	1
2018	41	7	2	5
2019	42	17	2	15
2020	48	37	17	20
2021	20	20	12	8
<b>المجموع</b>	<b>180</b>	<b>83</b>	<b>34</b>	<b>49</b>

المصدر: معلومات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة

39- يوضح الجدول 1 أنه من بين 20 توصية قدمها المراجع الخارجي أثناء مراجعة السنة المالية 2021، تم تنفيذ 12 توصية (60 في المائة) وما زالت التوصيات الـ 8 المتبقية في طور التنفيذ. وكانت هناك 63 توصية عالقة للفترة من 2017 إلى 2020، تم تنفيذ 22 منها (35 في المائة).

## نتائج المراجعة

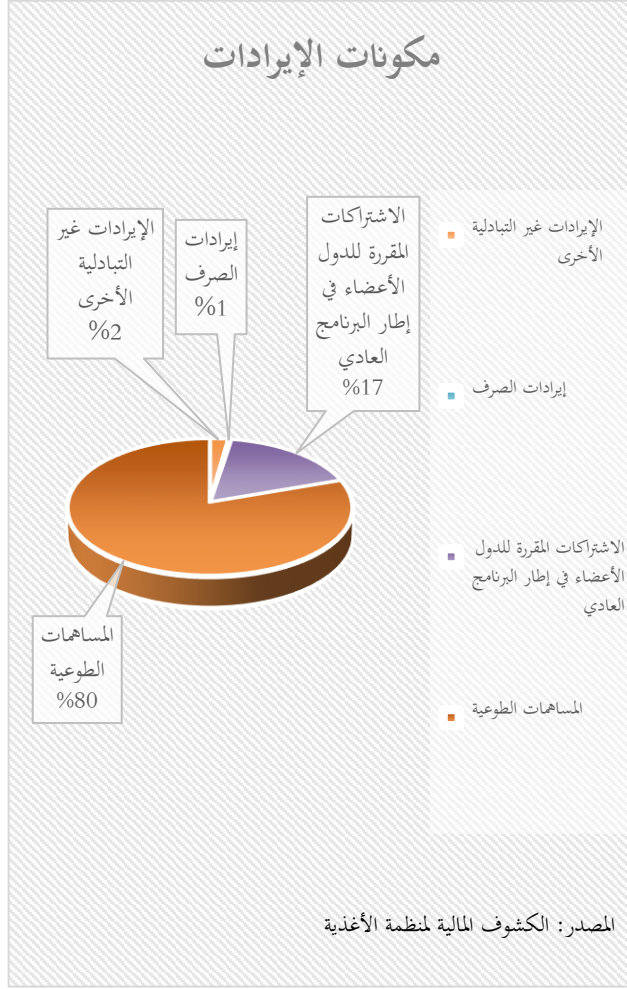
40- يعرض هذا القسم نتائج المراجعة للسنة المالية 2022 التي غطت مسائل ينبغي، في رأى المراجع الخارجي، لفت عناية الأجهزة الرئاسية إليها. وقد أتحنا لإدارة المنظمة فرصة الإجابة على الملاحظات والتوصيات المنبثقة عن مراجعتنا، لضمان إعداد تقارير متوازنة ووضع الحلول بصورة مشتركة. أما التوصيات فمُصممة كي تدعم أهداف ولاية المنظمة وتعزز مساءلتها وشفافيتها لتحسن وتضيف قيمة إلى الإدارة المالية للمنظمة وحوكمتها.

## ألف - المراجعة المالية

### 1- لمحة مالية عامة

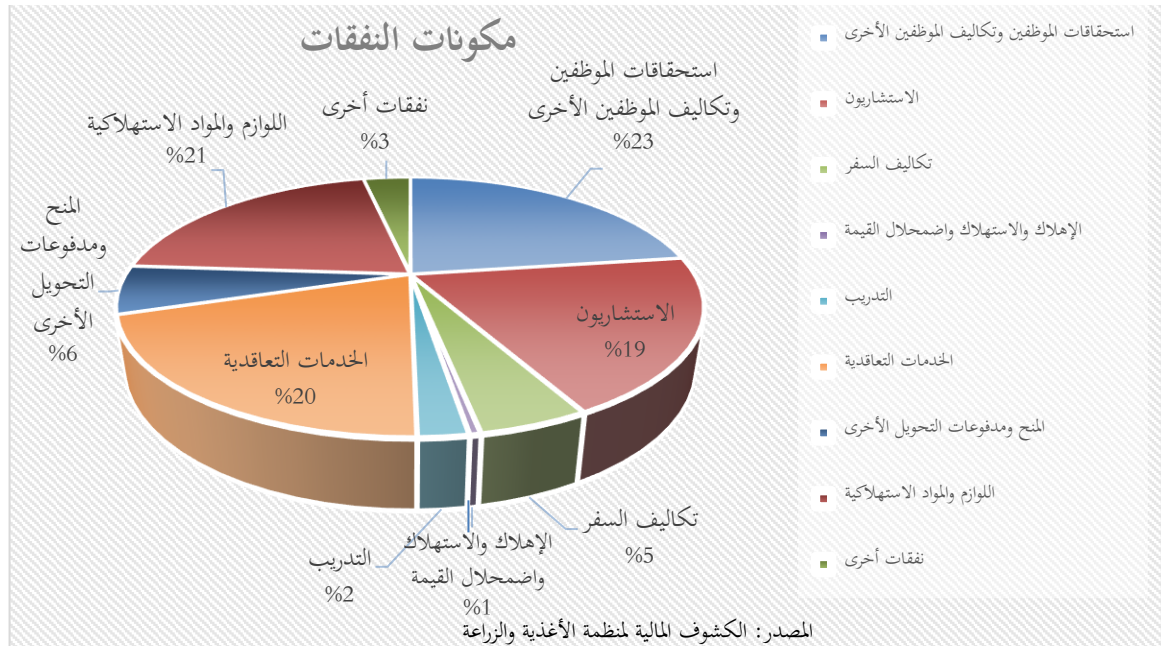
41- ارتفع احتياطي المنظمة من 149.04 ملايين دولار أمريكي إلى 614.25 مليون دولار أمريكي بسبب المكاسب الاكتوارية. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي أصول المنظمة من 2.70 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 4.02 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 نتيجة زيادة الفائض المتراكم بمقدار 850.26 ملايين دولار أمريكي.





42- وارتفع فائض إيرادات المنظمة مقابل النفقات من 421.88 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 850.26 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وترجع الزيادة في الفائض إلى زيادة المساهمات الطوعية بنسبة 46.49 في المائة خلال عام 2021. وقد تم تلقي مساهمات طوعية قدرها 2.23 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022 تشكل 79.91 في المائة من إجمالي الإيرادات. في حين أن نصيب الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في إطار البرنامج العادي البالغ 488.4 ملايين دولار أمريكي يشكل 17.47 في المائة من إجمالي الإيرادات خلال عام 2022.

43- زاد إجمالي نفقات المنظمة بشكل هامشي بنسبة 14.13 في المائة في عام 2022 ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادات في اللوازم والمواد الاستهلاكية ومصاريف الاستشاريين وتكاليف السفر وتكاليف الموظفين الأخرى. وشكلت اللوازم والمواد الاستهلاكية ما يقرب من 62 في المائة من الزيادة في النفقات، في حين شكلت تكاليف سفر الموظفين حوالي 20 في المائة من الزيادة في النفقات.



44- ارتفع إجمالي أصول منظمة الأغذية والزراعة من 4.93 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 5.77 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة المستحقات من المعاملات غير التبادلية بقيمة 494.52 مليون دولار أمريكي (وهو ما يمثل حوالي 59 في المائة من الزيادة في إجمالي الأصول). وارتفع النقد وما يعادله بمقدار 304.61 مليون دولار أمريكي خلال عام 2022، وهو ما يمثل نحو 36 في المائة من الزيادة في إجمالي الأصول. وارتفع النقد وما يعادله خلال عام 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادات في النقد لدى البنوك وحسابات سوق المال (126.36 مليون دولار أمريكي)، والودائع قصيرة الأجل (200 مليون دولار أمريكي).

45- وانخفض إجمالي الالتزامات من 2.23 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى 1.76 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض بنسبة 35 في المائة في التزامات استحقاقات الموظفين من 1.56 مليار دولار أمريكي في عام 2021 إلى 1.02 مليار دولار أمريكي في عام 2022 بالنظر إلى زيادة في التقييم الاكتواري. وكانت هناك زيادة في "المدفوعات المستلمة مقدماً"، أي المساهمات المستلمة مقدماً بمقدار 76.3 ملايين دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 26 في المائة من إجمالي الالتزامات.

## 2- الإدارة المالية

46- قمنا بتحليل السيولة والقدرة على سداد الديون في المنظمة لتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتزاماتها طويلة الأجل واحتياجات التشغيل. وتتم مناقشة نتائج التحليل في الفقرات التالية.

### 3- القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير

47- ظلت النسبة الحالية ونسبة السيولة للمنظمة أعلى من 3 في السنوات الثلاث الماضية ما يدل على ارتفاع السيولة وقدرة سليمة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير، كما هو مبين في الجدول 2.

## الجدول 2

### تحليل نسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى القصير

النسبة <sup>2</sup>	2022	2021	2020
النسبة الحالية <sup>2</sup> (الأصول الحالية/الالتزامات الحالية)	5.39	4.71	3.50
نسبة السيولة <sup>3</sup> (الأصول السريعة/الالتزامات الحالية)	5.28	4.61	4.41
نسبة النقد <sup>3</sup> (النقد والاستثمارات الحالية/الالتزامات الحالية)	3.31	3.00	2.96
إجمالي الأصول إلى نسبة إجمالي الالتزامات <sup>3</sup>	3.29	2.21	2.07

المصدر: الكشوف المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأعوام 2022 و 2021 و 2020

<sup>2</sup> تشير نسبة مرتفعة إلى قدرة الكيان على سداد التزاماته على المدى القصير. <sup>3</sup> تعتبر نسبة السيولة أكثر تحفظاً من النسبة الحالية لأنها تستبعد المخزونات والأصول الحالية الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقد. وتشير نسبة مرتفعة إلى وضع سيولة حالي أعلى. <sup>3</sup> نسبة النقد هي مؤشر على سيولة الكيان عن طريق قياس كمية النقد أو النقد المعادل أو الأموال المستثمرة في الأصول الحالية لتغطية الالتزامات الحالية.

#### 4- القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل

48- قِيمنا قدرة المنظمة على الوفاء بإجمالي التزاماتها باستخدام نسبة إجمالي الالتزامات إلى صافي الأصول، كما هو مبين في الجدول 3:

#### الجدول 3

#### تحليل نسبة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية على المدى الطويل

الوصف والنسبة	2022	2021	2020
إجمالي الالتزامات (بملايين الدولارات الأمريكية)	1756.34	2232.21	2119.21
صافي الأصول (بملايين الدولارات الأمريكية)	4015.47	2699.99	2278.14
نسبة إجمالي الالتزامات إلى صافي الأصول <sup>3</sup>	0.44	0.83	0.93

المصدر: الكشوف المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأعوام 2022 و2021 و2020

49- وانخفض إجمالي الالتزامات، التي كانت نسبتها 0.93 إلى صافي الأصول في عام 2020، على مدار العامين إلى 0.44 في عام 2022.

#### التغيرات في الكشوف المالية وإفصاحات الملاحظات حول توصيات المراجعة

50- بناء على ملاحظات مراجعتنا وتوصياتنا، عملنا مع الإدارة للمساعدة في ضمان التعديلات المطلوبة في الكشوف المالية. ويورد الملحق 1 بعضاً من أهم التعديلات التي أوصت بها المراجعة ونفذتها الإدارة.

#### نتائج المراجعة

#### عدم تسجيل القيمة العادلة للإيرادات من المساهمات الطوعية

51- ينص المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 على أن الأصل الذي تم الحصول عليه من خلال معاملة غير تبادلية يجب قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة<sup>4</sup> في تاريخ الحياة.

52- بدأت المنظمة منذ السنة المالية 2021 بتسجيل المساهمات المتعهد بها في اتفاقيات ملزمة متعددة السنوات، مقدماً كإيرادات. ومع ذلك، يتم احتساب هذه المساهمات بقيمتها الاسمية<sup>5</sup> وتمتد فترات استحقاق هذه المساهمات لمدة تصل إلى 9 أعوام، ومن صافي المستحقات البالغة 2.39 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2022، لن تكون نسبة كبيرة (0.98 مليار دولار أمريكي، أي 41 في المائة) مستحقة السداد إلا بعد السنة المالية 2023.

<sup>3</sup> تشكل نسبة منخفضة مؤشراً على القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية.

<sup>4</sup> القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل أو دفعه لتسوية التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

<sup>5</sup> تشير القيمة الاسمية إلى المعدل غير المعدل أو السعر الحالي، بدون النظر إلى التضخم أو عوامل أخرى، مقارنة بالقيم الحقيقية حيث يتم إجراء التعديلات للتغيرات العامة في مستوى الأسعار مع مرور الوقت.

53- ولاحظنا أنه بالنظر إلى حجم المساهمات الطوعية المستحقة وآفاقها الطويلة، فإن تصويرها بالقيمة الاسمية لا يتوافق مع اعتبارات القيمة العادلة. ونحن نرى أن المنظمة قد تسجل المساهمات المتعددة السنوات بصافي القيمة الحالية<sup>6</sup> باستخدام معدل خصم مناسب لتعكس القيمة العادلة للمستحقات طويلة الأجل وتعديل الكشوف المالية لعام 2022 وتقديم إفصاح مماثل في الملاحظات على الكشوف المالية.

54- وأحاطت الإدارة علمًا بالملاحظات والتوصيات، ووافقت على مراجعة قيمة المستحقات طويلة الأجل القائمة الناتجة عن المساهمات الطوعية، لتعكس قيمتها الحالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، عن طريق خصم المستحقات المذكورة باستخدام منحى عائد السندات الحكومية الأمريكية.

**التوصية 1: نوصي بأن تسجل المنظمة القيمة العادلة للإيرادات من المساهمات الطوعية وأن تدرج الإفصاح المقابل في الملاحظات على الكشوف المالية.**

55- قبلت الإدارة التوصية.

### عدم تسجيل القيمة العادلة للإيرادات من الاشتراكات المقررة

56- ينص المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 على أن الأصل الذي تم الحصول عليه من خلال معاملة غير تبادلية يجب قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ الحياة.

57- ولاحظنا أنه تم إدراج مبلغ 1.3 ملايين دولار أمريكي كاشتراكات مقررة غير متداولة مستحقة من الدول الأعضاء في الملاحظة على الكشوف المالية للمنظمة لعام 2022. وقد تم الاعتراف بالمبلغ كإيرادات، في ضوء قرارات المؤتمر التي وافقت على خطط التقسيط لتصفية بعض<sup>7</sup> المتأخرات من الاشتراكات. وبالنظر إلى حجم الاشتراكات المقررة المستحقة في السنوات المقبلة، فإننا نعتبر أن عرضها بالقيمة الاسمية لا يتوافق مع اعتبارات القيمة العادلة.

58- ولاحظنا أيضًا أنه، وفقًا للملاحظة 5-5، تم حساب مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها في ما يتعلق بالاشتراكات المقررة المستحقة على الاشتراكات التي ظلت غير مسددة لأكثر من عامين. وقد أدرجت أحكام إضافية بشأن الجزء الذي يقل عن سنتين من الاشتراكات المقررة لتوفير التغطية الكاملة للدول التي ظلت اشتراكاتها المستحقة غير مسددة لأكثر من عامين. ومع ذلك، فقد لاحظنا أنه تم أيضًا إنشاء مخصصات لحمسة من البلدان الأعضاء كانت مساهماتها مستحقة السداد لمدة تقل عن عامين وتبلغ 1.07 ملايين دولار أمريكي.

59- قبلت الإدارة ملاحظة المراجعة وذكرت أن المنظمة ستعترف بالمساهمات المقررة طويلة الأجل المستحقة بقيمتها العادلة، باستخدام منحى عائد سندات الخزانة الأمريكية لخصم الأصل إلى قيمته الحالية، اعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.

<sup>6</sup> صافي القيمة الحالية هو نتيجة الحسابات التي تجد القيمة الحالية للتدفق المستقبلي للمقبوضات/المدفوعات، باستخدام معدل الخصم المناسب.

<sup>7</sup> (القرار 17/2) و(القرار 21/2) على مدى فترة 20 سنة و10 سنوات، على التوالي.

60- كما ذكرت الإدارة أيضاً أنها ستقوم بمراجعة الملاحظة 5-5 لتنص على ما يلي: "تم احتساب مخصصات الحسابات المشكوك فيها في ما يتعلق بالاشتراكات المقررة المستحقة على الاشتراكات التي ظلت غير مسددة لأكثر من عامين. وقد أدرجت أحكام إضافية بشأن الجزء الذي يقل عن سنتين من الاشتراكات المقررة لتوفيرها بالكامل على أساس فردي، حسب الاقتضاء.

التوصية 2: نوصي بأن تسجل إدارة المنظمة القيمة العادلة للإيرادات من الاشتراكات المقررة المستحقة في السنوات المقبلة، والكشف عن سياستها للتعديلات الأساسية الفردية بشأن الأحكام المتعلقة بالمساهمات الطوعية في الملاحظات على الكشوف المالية.

61- قبلت الإدارة التوصية.

### عدم إنشاء التزامات في ما يتعلق بالمساهمات الطوعية المشروطة

62- ينص المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 على أن يتم تسجيل تدفق الموارد من معاملة غير تبادلية معترف بها كأصل كإيرادات طالما لا تؤدي فيه الشروط الخاصة بالأصل المحول إلى نشوء التزام حالي، أي أنه لا توجد شروط تتعلق بالأصل.

63- وتنص الملاحظة 2-48 على الكشوف المالية للمنظمة لعام 2022 على أنه "يتم تسجيل المساهمات الطوعية وغيرها من التحويلات التي تدعمها اتفاقات قابلة للتنفيذ كإيرادات في الوقت الذي يصبح فيه الاتفاق ملزماً، مع تسجيل الأصل المقابل للمبالغ غير المفوترة، ما لم ينص الاتفاق على شرط على الأصل المحوّل يتطلب الاعتراف بمسؤولية. وفي مثل هذه الحالات، يتم تسجيل الإيرادات عندما يتم الإعفاء من المسؤولية المشروطة."

64- ولاحظنا أن المنظمة اعتبرت جميع الاتفاقات (البالغ عددها 2082) المبرمة مع الجهات المانحة غير مشروطة وسجلتها كإيرادات مقدماً. ومن أصل 2082 اتفاقاً، ارتبط 245 منها بالاتفاقات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بموجب الاتفاق الإطاري المالي والإداري. وأشار فحص عينة مكونة من 10 اتفاقات من هذا القبيل إلى وجود شروط مرفقة بالاتفاقات، ما أدى إلى ظهور التزامات حالية مرتبطة بالأصل. وتنص الشروط على أنه يجوز للمفوضية الأوروبية إنهاء الاتفاقية إذا فشلت المنظمة في الوفاء بالتزام جوهري بموجب شروط الاتفاق أو فشلت في الامتثال للالتزامات الإبلاغ وما إلى ذلك. وفي ما يتعلق بالالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، يجوز للمفوضية الأوروبية إنهاء الاتفاق ورفض دفع أي مبلغ مستحق وحتى استرداد المبالغ المدفوعة بدون مبرر من منظمة الأغذية والزراعة. وتضمنت الالتزامات تقديم تقارير مرحلية وتقارير نهائية تتعلق بتنفيذ المخططات ضمن الجداول الزمنية المحددة، وشروط ترتيبات الدفع، واسترداد الرصيد الفائض، والفائدة على التمويل المسبق وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المتلقي تقديم إقرار إداري بأنه تم استخدام النفقات للغرض المقصود كما هو محدد في الاتفاق.

65- ذكرت منظمة الأغذية والزراعة في ردها أن الفقرة 6-7 من اللائحة المالية للمنظمة لا تسمح بقبول التمويل الطوعي بموجب الاتفاقات التي تنشئ أي التزامات مالية إضافية للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، وفقاً للفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23: "عند تحديد ما إذا كان الحكم شرطاً أو قيداً، ينظر الكيان في الاعتبار ما إذا كان متطلب إعادة الأصل أو المنافع الاقتصادية المستقبلية الأخرى أو الخدمة المحتملة قابلاً للتنفيذ وسيتم تنفيذه من قبل الجهة الناقلة. وإذا كانت الخبرة السابقة مع الجهة الناقلة تشير إلى أن الجهة الناقلة لا تنفذ أبداً شرط إعادة الأصل المحول أو

المناخ الاقتصادية المستقبلية الأخرى أو الخدمات المحتملة عند حدوث انتهاكات، فعندها يجوز للكيان المتلقي أن يستنتج أن الشرط له شكل ولكن ليس جوهر شرط، وهو بالتالي قيد. " وتتمثل تجربة منظمة الأغذية والزراعة في المشاريع التي تمولها المفوضية الأوروبية بموجب الاتفاق الإطاري المالي والإداري في أنه لا يوجد أساس تاريخي للتأكيد على أن البنود الواردة في الاتفاق يمكن اعتبارها "شروط" بموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23.

66- وذكرت المنظمة أن إعادة الأموال إلى الاتحاد الأوروبي اقتضت على المبالغ غير المنفقة بعد استكمال المشاريع على غرار ترتيبات الصناديق الاستثمارية القياسية الأخرى. وذكرت المنظمة كذلك أنه على الرغم من أن اتفاقات المنظمة تحدد عمومًا شرائح التمويل، إلا أنها لا ترتبط بأحداث إنجاز هامة محددة. ويتضمن هذا التوقيت متطلبات اللامحة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة التي تنص على وجوب الحصول على التمويل قبل السماح للمنظمة بأداء أي عمل، إلا أن ذلك لا يشير إلى قيمة المطالبة القابلة للتنفيذ الخاصة بالمنظمة في ما يتعلق بالإيرادات التعاقدية.

67- ولاحظنا أن التمويل المتعلق باتفاقات المفوضية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي يرتبط بالفعل بأحداث التسليم الهامة، حيث تنص المادة 19-2 من الشروط العامة لاتفاقات المساهمات على أنه باستثناء الدفعة الأولى من التمويل المسبق، يجب أن تتم المدفوعات عند الموافقة على طلب الدفع مصحوبًا بتقرير مرحلي أو تقرير نهائي. ويتم تحديد المبلغ النهائي بما يتماشى مع المادة 20. وإذا كان الرصيد سلبيًا، فإن دفع الرصيد يأخذ شكل استرداد. وتنص المادة 20-3 على أنه عندما يكون الإجراء: (1) لم يتم تنفيذه، (2) لم يتم تنفيذه بما يتماشى مع الاتفاقية أو (3) تم تنفيذه جزئيًا أو متأخرًا، يجوز للسلطة المتعاقدة، بعد السماح للمنظمة بتقديم ملاحظاتها، خفض مساهمة الاتحاد الأوروبي بما يتناسب مع جدية الحالات المذكورة أعلاه.

68- غير أن الفقرة 21 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 تنص، على وجه الخصوص، أيضًا على ما يلي: " إذا لم يكن لدى الكيان خبرة مع الجهة الناقلة أو لم يسبق له أن خرق الشروط التي من شأنها أن تدفع الجهة الناقلة إلى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم فرض إعادة الأصل أو منافع أو خدمات اقتصادية مستقبلية أخرى محتملة، وليس لديه دليل على خلاف ذلك، فإنه يفترض أن الجهة الناقلة سوف تنفذ الشرط، وبالتالي فإن الحكم يفرض بتعريف الشرط". وأكدت الإدارة في أحد ردودها على الملاحظة عدم وجود حالات انتهاك في الماضي. ووفقًا للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 المذكور أعلاه، يجب اعتبار هذا الحكم شرطًا إذا لم تكن هناك شروط تم انتهاكها مسبقًا.

69- ولاحظنا أيضًا إجراءات الدفع الصارمة في الاتفاق الإطاري المالي والإداري، حيث يعتمد التمويل المسبق الإضافي بعد التمويل المسبق الأولي على تقارير التنفيذ المقدمة من المتلقي. وبالتالي، وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مع الاعتراف بالتبرعات بموجب الاتفاقات المشروطة كأصل، على المنظمة أيضًا أن تنشئ التزامًا (إيرادات غير مفوترة بقيمة 433.50 مليون دولار أمريكي للاتفاقات الإطارية المالية والإدارية) لجميع الاتفاقات المشروطة في ضوء الشروط المرتبطة بالمنحة.

التوصية 3: نوصي بأن تقوم المنظمة بفحص اتفاقيات المساهمة الطوعية، بما في ذلك الاتفاقيات الإطارية المالية والإدارية للاتحاد الأوروبي، التي تفرض التزامات الأداء على المتلقي وتفي بمعايير تسجيل المساهمات بموجب هذه الاتفاقيات على أنها مشروطة ويتم حسابها وفقًا لسياسيتها المعلنة.

70- أحاطت الإدارة علمًا بالتوصية.

## تطبيق سعر صرف غير صحيح

71- تنص الفقرة 24 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 4 على أنه يجب تسجيل معاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأول بما بعملة التقرير، من خلال ضرب مبلغ العملة الأجنبية بسعر الصرف الفوري السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة. وتاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تصبح فيه المعاملة مؤهلة للاعتراف بما وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

72- وبالنسبة لبنود الممتلكات والآليات والمعدات فإن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تم فيه وضع الممتلكات والآليات والمعدات في الخدمة. ويتم الاعتراف بالأصل في هذا التاريخ وتبدأ قيمته بالانخفاض اعتباراً من هذا اليوم وحتى عمره النافع الاقتصادي. وتنص الفقرة 2-6 من الكشف المالي السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2022 على أنه يتم تحويل البنود غير النقدية بالكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف التاريخي الساري في تاريخ تثبيت هذا البند. وعلى هذا النحو، يجب أن يتم تسجيل بنود الممتلكات والآليات والمعدات المشتراة بالعملة الأجنبية في دفتر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بسعر الصرف المطبق في تاريخ وضع الأصل في الخدمة.

73- وقمنا بفحص 25 عينة من بنود الممتلكات والآليات والمعدات للحصول على تأكيد بشأن محاسبة الأصول. وقد لاحظنا اختلافات بين تاريخ تطبيق سعر الصرف وتاريخ وضع الأصل في الخدمة. وبما أن هذه المعاملات لم تكن متوافقة مع أحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 4 والسياسة المحاسبية المعلنة لمنظمة الأغذية والزراعة، فإنها ستؤدي إلى محاسبة غير دقيقة للأصول، وإهلاك الأصول والتخلص منها.

74- وأقرت الإدارة في ردها بأن الممارسة الحالية تطبق سعر الصرف الأجنبي على رسملة الأصول بناءً على تاريخ الاعتراف بالفاتورة في النظام العالمي لإدارة الموارد، بدلاً من السعر الساري في تاريخ وضع الأصل في الخدمة. وذكرت الإدارة أيضاً أنها قامت بالتحقيق في التأثير المالي لمراجعة أسعار صرف العملات الأجنبية المطبقة على إضافات الأصول لعام 2022 وخلصت إلى أن التأثير غير جوهري، أي ما يقرب من 1 في المائة من إضافات الأصول، وأي تصحيح سيتطلب تدخلاً يدوياً مع خطر الخطأ غير مبرر.

75- ومع تقديرنا لرد الإدارة بأن التأثير الحالي ليس جوهرياً، فإننا نرى أن ممارسة تقييم الأصول في المنظمة يجب أن تسجل الأصول بتاريخ وضعها في الخدمة. ومن شأن ذلك أن يضمن أن جميع تقييمات الأصول المادية تنعكس على النحو الواجب في الكشوف المالية في المستقبل بما يتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 4.

**التوصية 4: نوصي المنظمة بأن تتخذ التدابير اللازمة لتسجيل أصولها اعتباراً من تاريخ وضعها في الخدمة.**

76- أحاطت الإدارة علمًا بالتوصية.

**عدم وجود مخصص لمستحقات ضريبة القيمة المضافة المستحقة لأكثر من ثلاث سنوات**

77- تعقد المنظمة اتفاقات مع الحكومات المحلية في ما يتعلق بالتزام المنظمة بدفع ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات. وتُعفى منظمة الأغذية والزراعة عمومًا من دفع ضريبة القيمة المضافة على سعر الشراء في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تطلب بعض الحكومات من المنظمة دفع ضريبة القيمة المضافة إلى السلطات الضريبية عند شراء السلع والخدمات، ومن ثم تعوّض المنظمة عن ضريبة القيمة المضافة المدفوعة. واعتماداً على الظروف، ستتم معالجة أوامر الشراء والفواتير بشكل مختلف في النظام العالمي لإدارة الموارد.

78- وقد استشفينا من الملاحظة 7 على الكشف الأول (كشف المركز المالي) أنه في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، بلغ إجمالي المدفوعات المقدمة والأصول المتداولة الأخرى 70.6 ملايين دولار أمريكي. وتضمن ذلك مبلغ 8.6 ملايين دولار أمريكي كضريبة قيمة مضافة مستحقة القبض. وقد لاحظنا أيضاً أنه لم يتم تشكيل أي مخصص لضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض. كما يسلط المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 23 المتعلق بالإيرادات غير التبادلية الضوء على ضرورة إدراج مخصص للمستحقات المشكوك في تحصيلها في الكشف المالية.

79- وردت الإدارة بأنه لا يوجد مخصص لضريبة القيمة المضافة المستحقة بقيمة 8.6 ملايين دولار أمريكي، وأن عملية استرداد ضريبة القيمة المضافة بشكل عام يمكن أن تكون طويلة (2-3 سنوات) وتختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر.

80- ونحن نرى أنه نظراً لأن عملية الاسترداد غير مؤكدة وتستغرق وقتاً أطول كما يتضح من ردود الإدارة وكذلك البيانات، فسيكون من الحكمة وضع مخصصات لضريبة القيمة المضافة المشكوك في تحصيلها. وقد أدى عدم وجود مخصصات لمستحقات ضريبة القيمة المضافة المشكوك في تحصيلها إلى المبالغة في تقدير الأصول وكذلك التقليل من النفقات بقيمة 4.65 مليون دولار أمريكي<sup>8</sup> كما هو موضح في التحليل الزمني في الملحق 2.

81- ووافقت الإدارة على أنه في ضوء متوسط 2-3 سنوات اللازمة لاسترداد مطالبات ضريبة القيمة المضافة بنجاح، فمن المناسب إنشاء مخصص للمطالبات التي كانت مستحقة لأكثر من ثلاث سنوات، والتي تقدر بمبلغ 3.4 ملايين دولار أمريكي للكشوف المالية لعام 2022.

التوصية 5: نوصي بأن تقوم الإدارة بالإشارة في سياستها المحاسبية إلى معايير تقييم مستحقات ضريبة القيمة المضافة المشكوك في تحصيلها بعد تقييم الاتجاه العام لسداد ضريبة القيمة المضافة وإنشاء مخصصات مناسبة لمستحقات ضريبة القيمة المضافة المشكوك في تحصيلها في الكشف المالية.

82- قبلت الإدارة التوصية.

---

<sup>8</sup> لمستحقات ضريبة القيمة المضافة المستحقة لأكثر من عامين، أي ضريبة القيمة المضافة المستحقة حتى عام 2020 بدون الأخذ في الاعتبار تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية.



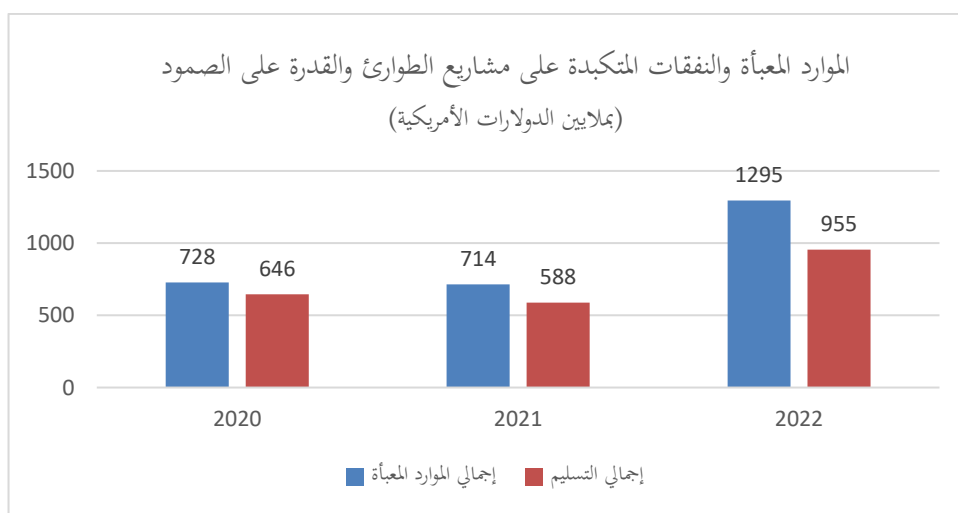
مراجعة أداء مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود

مقدمة

83- وافق مجلس منظمة الأغذية والزراعة (يوليو/تموز 2020) على إنشاء مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود (شعبة سابقاً) بهدف تسليط الضوء على الطبيعة الشاملة لهذا العمل في جميع أنحاء المنظمة.

84- ويتولى مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود الدور القيادي في تطوير الأدلة المتعلقة بخطر انعدام الأمن الغذائي وفي تحليل أسبابه وعلاجاته الفعالة. كما يتولى المكتب أدواراً تنسيقية رائدة في مجال الأولوية البراجمية 3 الخاص بحياة أفضل: حالات الطوارئ الزراعية والغذائية، ومجال الأولوية البراجمية 4 الخاص بحياة أفضل - نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود. وتتمثل رؤية مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود في أن الأشخاص والمجتمعات المتمكنة يعيشون حياة تتميز بالقدرة على الصمود؛ وأن سبل العيش والنظم الغذائية واعية بالمخاطر، ومنتجة بشكل مستدام، وقادرة على تحمل الكوارث والأزمات والصراعات والتكيف معها والتعافي منها.

85- ويتم تعبئة الأموال المخصصة لأنشطة الطوارئ والقدرة على الصمود من خلال الاتفاقات الثنائية مع الجهات المانحة؛ والصناديق الإنسانية المجمع التي تديرها الأمم المتحدة مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق المجمع القطرية؛ والصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام؛ والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ترد الموارد المخصصة للاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ أيضاً من آليات التمويل الداخلية في المنظمة. وفي ما يلي الموارد التي تم حشدها والنفقات المتكبدة على مشاريع الطوارئ والقدرة على الصمود، من عام 2020 إلى عام 2022:



المصدر: معلومات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة

86- ويتم تنفيذ مشاريع الطوارئ والقدرة على الصمود من خلال المكاتب القطرية للمشاريع الوطنية؛ ومن خلال المكاتب الإقليمية أو الإقليمية الفرعية للمشاريع التي تغطي أكثر من بلد واحد؛ ومن خلال مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود للمشاريع العالمية التي قد تغطي أكثر من إقليم واحد. وتمت الموافقة على إجمالي 851 مشروعاً جديداً للطوارئ والقدرة على الصمود في الأعوام 2020 و2021 و2022.

## أهداف المراجعة

87- أجريت مراجعة الأداء لتحقيق أهداف المراجعة التالية:

- (أ) ما إذا كان قد تم تحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي؛
- (ب) وما إذا كان هناك توافر كاف للأموال وتخصيص لها بشكل مناسب؛
- (ج) وما إذا كان قد تم تنفيذ البرنامج ورصده وإعداد التقارير بشكل فعال وقد تم التخطيط لعمليات الطوارئ والاستجابة لها بشكل جيد وتنفيذها في الوقت المناسب وبفعالية.

88- وغطت المراجعة الفترة من يناير/كانون الثاني 2020 إلى ديسمبر/كانون الأول 2022.

## نتائج المراجعة

### الاستعداد لحالات الطوارئ في المكاتب القطرية

89- طوّر مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود/البرنامج الاستراتيجي<sup>9</sup> أدوات تقييم مثل أدوات تحديد أولويات مخاطر الكوارث وخطة منظمة الأغذية والزراعة للتأهب للاستجابة لحالات الطوارئ، وأتاحها للمكاتب القطرية لتحديد أولويات مخاطر الكوارث وتقييم مدى استعداد المكاتب القطرية في ما يتعلق بهذه المخاطر. ووفقاً لوثيقة توجيهات تحديد أولويات مخاطر الكوارث، يجب تحديث أولويات مخاطر الكوارث على أساس منتظم وفقاً لموسمية الكوارث المحتملة لتتبع تطور/تغير التصنيف وتدابير التخفيف اللاحقة. وكحد أدنى، ينبغي إجراء التحديث على أساس سنوي لربطه بمتطلبات الإبلاغ الأخرى على مستوى المنظمة مثل التقرير السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة.

90- ويتم إعداد التقارير القطرية السنوية لمنظمة الأغذية والزراعة من قبل المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين داخل البلدان المعنية. وتتضمن التقارير بيانات تفصيلية تتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، من بين مواضيع أخرى. ويحتوي قسمان من التقرير السنوي القطري، وهما موجز مخاطر الأزمات القطرية واستعداد منظمة الأغذية والزراعة للاستجابة لحالات الطوارئ، على معلومات تتعلق بضعف البلاد أمام المخاطر المحتملة للكوارث وقدرة المكاتب القطرية على توقع الأزمات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية والزراعة، والاستجابة لها والتعافي منها.

91- ولاحظنا أن مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود لا يقيّم مدى استعداد جميع المكاتب القطرية في ما يتعلق بقابلية تعرضها للكوارث المحتملة واستعداد المكاتب القطرية لمعالجة حالات الطوارئ/المواقف هذه.

<sup>9</sup> البرنامج الاستراتيجي 5: في إطار الهدف الاستراتيجي 5 للإطار الاستراتيجي القديم، كان في السابق مسؤولاً عن برجة القدرة على الصمود بما في ذلك نشر التوجيهات الخاصة بالتأهب لحالات الطوارئ.

92- وكشف فحصٌ تناول 127 من التقارير القطرية السنوية التي تم اختيارها عشوائيًا والمقدمة لعام 2021، أن 25 دولةً (20 في المائة من إجمالي البلدان) قيّمت نفسها بأنها مستعدة جيدًا للاستجابة لحالات الطوارئ، و90 دولة (71 في المائة) اعتبرت نفسها مستعدة بشكل متوسط بدون أن ترقى إلى المستوى المطلوب من الاستعداد. ولوحظ أيضًا أن 12 دولة (9 في المائة) بحاجة إلى دعم عاجل لتحسين استعدادها للاستجابة لحالات الطوارئ. ومن بين هذه البلدان الأخيرة، تم إطلاق الاستجابة من المستوى 2<sup>10</sup> في بلد عضو واحد وتم تصنيف سكان ثلاثة بلدان أعضاء أخرى ضمن التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي<sup>11</sup> من المرحلة 2 وما فوق. ومن الممكن أن يؤدي تقييم هذه التقارير إلى توجيه دعم البرامج بشكل موضوعي في ما يتعلق بطبيعة وحجم الدعم المطلوب من قبل المكاتب القطرية ومساعدة مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود على معالجة متطلبات البلدان بشكل استباقي في مجالات محددة من الدعم.

93- وذكرت الإدارة أن مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود سيقوم بمراجعة موجز مخاطر الأزمات القطرية وأقسام الاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ في التقارير السنوية القطرية وتنسيق الدعم المحتمل مع المكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية للمكاتب القطرية التي تقيم نفسها على أنها غير مستعدة بشكل كاف. وذكرت كذلك أنه تم إدراج مجموعة من الأسئلة الموضوعية التي وضعها مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود في التقارير السنوية القطرية لعام 2023 لكي تقوم المكاتب القطرية بإجراء تقييم ذاتي موضوعي والإبلاغ عن التأهب.

94- ونحن نرى أنه من خلال الوصول إلى المعلومات المتعلقة باستعداد البلدان، يمكن لمكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود تخطيط الدعم وتحديد أولوياته وتخصيصه ليتناسب مع سياقات قطرية محددة.

التوصية 6: نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بالنظر في الاستفادة من أقسام موجز بيانات مخاطر الأزمات القطرية والتأهب لحالات الطوارئ في التقارير السنوية لإجراء تقييم منظم لحالة التأهب لحالات الطوارئ في المكاتب القطرية بهدف اتخاذ قرارات مستنيرة وتقديم دعم استباقي للمكاتب القطرية التي تقيم نفسها على أنها غير مستعدة بشكل كافٍ لمواجهة مخاطر الكوارث.

95- قبلت الإدارة التوصية.

<sup>10</sup> الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 2 هي الاستجابة الإقليمية لحالات الطوارئ على نطاق واسع، ويتم تفعيلها عندما تطغى كارثة أو أزمة على قدرات المكتب القطري ويمكن للمكتب الإقليمي المعني تقديم الدعم المطلوب. والاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3 هي الاستجابة المؤسسية لحالات الطوارئ والاستجابة المؤسسية الممتدة لحالات الطوارئ، والتي يتم تفعيلها عندما تطغى الكارثة أو الأزمة على قدرات المكاتب الميدانية، ما يتطلب دعمًا مؤسسيًا كاملاً من المنظمة.

<sup>11</sup> يقوم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بتصنيف السكان في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد ضمن خمس مراحل من الشدة - الحد الأدنى (1)، والإجهاد (2)، والأزمة (3)، والطوارئ (4)، والكارثة/الجماعة (5).

## رصد مشاريع الطوارئ والقدرة على الصمود وتقييمها

### رصد الإطار الخاص بالرصد والتقييم والمساءلة والتعلم

96- يقود فريق البرنامج والنتائج في مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود التفكير في حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، ويربط النتائج/الأدلة من مستوى المكاتب القطرية بالعمليات العالمية الرئيسية ويقدم التوجيه المعياري. ويشمل ذلك فريق الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم الذي يقدم الدعم لبناء القدرات بما في ذلك تقييم القدرات والدعم الفني ودعم التنفيذ.

97- وقد تم إنشاء إطار الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم لما يلي:

- توليد بيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب لتعزيز فهم سبل عيش السكان الضعفاء وأمنهم الغذائي والتغذوي واحتياجاتهم من أجل الصمود؛
- والتأكيد على الروابط بين البيانات والتعلم وإدارة المعرفة المنهجية؛
- وتقييم تأثير البرنامج على المستفيدين والتقدم الذي أحرزه مقابل أهدافه وغاياته المحددة؛
- واتخاذ الإجراء التصحيحي (الإجراءات التصحيحية) إذا أظهر رصد النتائج دليلاً على الخروج عن المسار الصحيح؛
- وتتبع النتائج وإبلاغها للمستفيدين والوزارات الحكومية المختصة والجهات المانحة؛
- وتبادل الدروس المستفادة لإرشاد تصاميم البرامج الجديدة.

98- وتم وضع التوجيهات الموحدة بشأن أنشطة الإطار الخاص بالرصد والتقييم والمساءلة والتعلم، بما في ذلك نماذج خطة الإطار، وجدول تتبع المؤشرات، ومصفوفة الإطار المنطقي، وتوجيهات لاستبيانات المسح الأساسي وما إلى ذلك، وإتاحتها لاستخدام المكاتب القطرية. وقام فريق الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم في مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بدعم 11 بلداً لدى إعداد خطط الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم الخاصة بهم، وساعد أربعة مكاتب قطرية في تطوير منتجات تعليمية.

99- ولاحظنا أن مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود لم يتتبع حالة قدرات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم في المكاتب القطرية (في ما يتعلق بالموارد البشرية والميزانية) واستخدام النماذج/المنتجات الموحدة لأنشطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم (الدراسات والمسوحات وورش العمل وما إلى ذلك).

100- وذكرت الإدارة في ردها أن مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود سيراقب ممارسات الموارد البشرية والميزانية والتطبيقات في البلدان. وعلاوة على ذلك، ستعمل الإدارة على وضع أسئلة محددة لمعالجة توصيات المراجعة وإدراجها في نموذج التقرير السنوي القطري لعام 2023. وسيتم إجراء تقييم أعمق للأدلة الخاصة بالبرمجة وتوثيقها بشكل منفصل. ونحن نرى أن الحصول على البيانات والمؤشرات الأساسية أمر ضروري لقياس تأثير المشروع/البرنامج، وفي هذا الصدد، يتحمل مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود المسؤولية الأساسية عن تنسيق مشاريع الطوارئ والقدرة على الصمود في منظمة الأغذية والزراعة وتوفير التوجيه المعياري والدعم للمكاتب القطرية.

التوصية 7: نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بتتبع حالة قدرات الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم بشكل فعال من حيث الموارد البشرية وتوافر الميزانية لهذه الأنشطة في المكاتب القطرية من خلال التقارير السنوية القطرية. ويجب استخدام خطط ونتائج أنشطة الرصد والتقييم والمساءلة والتعلم لرصد فعالية المشاريع وبناء مستودع للأدلة لإرشاد عملية صنع القرار في ما يتعلق بالبرمجة الفعالة.

101- قبلت الإدارة التوصية.

## رصد مشاريع الطوارئ

### الأرصدة غير المنفقة لمشاريع الطوارئ المغلقة ماليًا

102- تنص الخطوط التوجيهية التشغيلية لمنظمة الأغذية والزراعة لإغلاق المشروع على أن إغلاق المشروع يمثل نهاية المرحلة الأخيرة في دورة المشروع عندما يتم إبلاغ جميع الأطراف، بما في ذلك البلد الملتقي، والشريك (الشركاء) في الموارد والوحدات المعنية داخل المنظمة، باختتام المشروع. وعند الإغلاق، لا يمكن القيام بأي أنشطة أو رسوم مالية أخرى.

103- ويمثل الإغلاق المالي التاريخ الذي لن يسمح بعده بأي معاملة أخرى على حساب المشروع هذا. وقبل الشروع في الإغلاق المالي، يجب على المسؤول عن الميزانية التأكد من أن الأموال قد تم إنفاقها وفقًا لميزانية المشروع وتم سداد جميع المدفوعات. وينبغي طلب الإغلاق المالي للمشروع في غضون شهر واحد قبل الموعد النهائي لتقديم التقارير المالية النهائية إلى الجهات المانحة، لضمان الإبلاغ في الوقت المناسب وإعادة الأموال غير المنفقة.

104- ولاحظنا أن 65 مشروعًا طارئًا تم إغلاقها ماليًا بين يناير/كانون الثاني 2020 وديسمبر/كانون الأول 2022، لديها أرصدة غير منفقة يبلغ مجموعها 4.97 مليون دولار أمريكي في كشوفها المالية. ومن بين هذه الأرصدة، كان هناك أرصدة غير منفقة في 53 مشروعًا للطوارئ لفترة تتراوح بين شهر واحد و6 أشهر في 27 مشروعًا، وبين 6 أشهر وسنة واحدة في 14 مشروعًا، ولفترة تزيد عن سنة واحدة في 12 مشروعًا، حتى بعد إغلاق المشاريع ماليًا.

105- وذكرت الإدارة (فبراير/شباط 2023) أن المبالغ المستردة في 26 مشروعًا كانت في انتظار تعليمات من الجهات المانحة بشأن التخلص من الرصيد الختامي، وأنه تم إغلاق خمسة مشاريع ماليًا في ديسمبر/كانون الأول 2022، وأن شعبة الشؤون المالية ترصد وتعالج المبالغ المستردة/التحويلات من الأرصدة غير المنفقة. وحيثما كان ذلك مناسبًا ومطلوبًا، تتشاور شعبة الشؤون المالية مع مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود وتطلب مساعدته كجزء من متابعتها مع الجهات المانحة لطلب تأكيدهم على كيفية التصرف في الأموال غير المنفقة.

106- ونظرًا لكون هذه المشاريع مشاريع طوارئ، فإن استرداد/تحويل الأرصدة غير المنفقة في المشاريع المغلقة ماليًا قد يتم رصده بشكل فعال من قبل مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، خاصة عندما تنص اتفاقية التمويل على استرداد فوري بعد إغلاق المشروع، كما لوحظ في ثلاثة من المشاريع.<sup>12</sup>

<sup>12</sup> OSRO/GLO/502/JPN - أغلق ماليًا - 31 مارس/آذار 2022؛ OSRO/SYR/803/RUS - أغلق ماليًا - 5 سبتمبر/أيلول 2022؛ OSRO/MOZ/703/AUS - أغلق ماليًا - 5 مايو/أيار 2022.

التوصية 8: نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود برصد عمليات استرداد/تحويل الأرصدة غير المنفقة لمشاريع الطوارئ المغلقة ماليًا حتى لا تبقى الأموال في مشاريع حالات الطوارئ المغلقة هذه لفترة طويلة من الزمن.

107- قبلت الإدارة التوصية.

### الدعم البرامجي للنظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود

108- يسعى الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة إلى دعم خطة عام 2030 من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية فعالة وشاملة وقادرة على الصمود ومستدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، بدون ترك أي أحد خلف الركب. ويتولى مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود الدور التنسيقي الرائد في مجال الأولوية البرمجية 3 الخاص بحياة أفضل: حالات الطوارئ الزراعية والغذائية، ومجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل - نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود. ويراعي برنامج العمل والميزانية الحالي بشكل واضح تمويل مختلف مجالات الأولوية البرمجية، مع الاعتراف بالحاجة إلى تحديد أولويات كل منها على حدة.

109- وتماشياً مع الإطار الاستراتيجي، يتم إعطاء الأولوية للنظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود (مجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل) عبر المشاريع/البرامج في المنظمة. ولاحظنا أنه اعتباراً من 3 فبراير/شباط 2023، كان هناك 377 مشروعاً نشطاً من الناحية التشغيلية للمنظمة في 134 بلداً، مع مكون مجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل. ويتمشى تمويل 17.5 في المائة من هذه المشاريع بنسبة 100 في المائة مع مجال الأولوية البرمجية هذا، ويتمشى تمويل 38 في المائة من هذه المشاريع بنسبة 50 في المائة أو أكثر مع مجال الأولوية البرمجية هذا.

110- ولاحظنا أن هناك حاجة إلى مزيد من التعريف للتوجيه/الدعم لمجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل بشكل مختلف عن مجال الأولوية البرمجية 3 الخاص بحياة أفضل، داخل مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود وفي ما يتعلق بالمكاتب/المحاور الإقليمية. وذكرت الإدارة أن تعزيز التكامل بين التدخلات الطارئة وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل سيكون بمثابة نهج أفضل. ولا يمكن إعطاء الأولوية للقدرة على الصمود بدلاً من الاستجابة لحالات الطوارئ؛ ويجب التعامل مع كليهما بطريقة متماسكة وأن تعززا بعضهما بعضاً. ونحن ندرك أن الطرائق التشغيلية والإجراءات الأخرى تتداخل مع مجالي الأولوية البرمجية وأن الفصل بين الواجبات في ما يتعلق بمجالي الأولوية البرمجية قد لا يكون عملياً. ومع ذلك، هناك حاجة إلى توجيه وتركيز واضحين لدمج القدرة على الصمود بشكل فعال في البرمجة.

111- واتفقت الإدارة وذكرت أن مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بصدد وضع إرشادات لتصميم مشاريع وبرامج لنظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود (في إطار مجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل) في سياقات الطوارئ، وذكرت كذلك أن هذه المعلومات ستتم إضافتها إلى دليل مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بمجرد اكتمالها. كما ذكرت أيضاً أن الوحدات الفنية الأخرى تساهم أيضاً في مجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل وهي مسؤولة عن التوجيهات الخاصة بهذه المبادرات.

112- نحن نرى أن هذه نقطة بداية مرحب بها، وإلى جانب تحديد القدرات المطلوبة في المكاتب القطرية، يمكن استخدامها لبناء توجيهات مركزة لبرمجة القدرة على الصمود وتقارير التقييم.

التوصية 9: نوصي بأن يتم تنظيم إرشادات حول التصميم الاستباقي للمشاريع/ البرامج لمجال الأولوية البرمجية 4 الخاص بحياة أفضل - نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود، في شكل نماذج قابلة للاستخدام ووثائق مرجعية، مع تعزيز التكامل بين التدخلات في حالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. ونوصي بأن يتم وضعها في الدليل لتسهيل الوصول إليها واستخدامها أثناء صياغة المشروع/البرنامج، بحيث يكون واضح المشروع/المكتب القطري على علم بمجال الأولوية هذا ويدمجها بشكل فعال في أطر البرمجة القطرية.

113- قبلت الإدارة التوصية.

### الإجراءات الاستباقية

114- يتم تعريف الإجراء الاستباقي على أنه التصرف قبل المخاطر المتوقعة لمنع أو تقليل الآثار الإنسانية الحادة قبل أن تتكشف بالكامل. والإجراءات الاستباقية هي تدخلات قصيرة الأجل لإدارة مخاطر الكوارث التي يجري تنفيذها خلال الفترة الزمنية الحاسمة بين إطلاق الإنذار المبكر (النقطة الزمنية التي تظهر فيها التوقعات بأنه من المحتمل حدوث خطر في المستقبل) والوقوع الفعلي للصدمة، أي قبل أن تتحقق التأثيرات على الحياة وسبل العيش.

115- وتمثل الخطوة الأولى للمكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة لتبني نهج الإجراءات الاستباقية بشكل فعال في فهم المخاطر الرئيسية التي تواجهها البلاد، وتصنيف المخاطر وفقاً لاحتمالاتها وتأثيراتها المحتملة على الزراعة والأمن الغذائي. وتساعد التوجيهات بشأن تحديد أولويات مخاطر الكوارث في عملية تحديد أولويات المخاطر هذه. وثانياً، يحتاج المكتب القطري المعين إلى إنشاء نظام إنذار مبكر لرصد المخاطر ذات الأولوية، إذا لم يكن متاحاً أصلاً على المستوى القطري. ويتكوّن نظام الإنذار المبكر من مجموعة من المؤشرات والعتبات المرتبطة بها المتعلقة بالخطر المحتمل. وتحدد العتبات النقطة التي ينبغي فيها تنفيذ الإجراءات الاستباقية. وأخيراً، ينبغي دمج المعلومات في بروتوكول أو خطة للإجراءات الاستباقية. ويلخص بروتوكول أو خطة الإجراءات الاستباقية كيفية ارتباط الإنذار المبكر (للمخاطر ذات الأولوية) بالإجراءات الاستباقية في بلد معين.

116- ولاحظنا أن مسودة مجموعة أدوات الإنذار المبكر والعمل القطري التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة قد تم توزيعها على المكاتب الميدانية لمراجعتها وإبداء الرأي واستُخدمت في تطوير دورة تعليمية إلكترونية. وتم حالياً مراجعة الإرشادات ومن المتوقع نشرها في عام 2023. ويتوفر أيضاً مستودع للممارسات الجيدة للرجوع إليه في قسم الإجراءات الاستباقية من الدليل.

117- ولاحظنا أيضاً أن الفريق المعني بالإجراءات الاستباقية يقدم الدعم على أساس الطلب لأكثر من 20 مكتباً قطرياً. وبالنسبة للمكاتب القطرية التي لا يدعمها الفريق المعني بالإجراءات الاستباقية، لا توجد معلومات لدى مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود حول وجود وموثوقية نظم الإنذار المبكر وصياغة بروتوكولات الإجراءات الاستباقية أو خطط العمل المبكر للإنذار المبكر.

118- ولاحظنا أيضاً أنه تم تنفيذ 33 مشروعاً فقط للإجراءات الاستباقية في 29 بلداً في الأعوام 2020 و2021 و2022. وقد تم إطلاق بعض هذه المشاريع بعد إطلاق إنذار مبكر والإجراءات ذات الصلة المتفق عليها في بروتوكولات الإجراءات الاستباقية. وفي بعض الحالات الأخرى، تم إطلاق المشاريع بناءً على طلبات مخصصة تم تلقيها من المكتب القطري، حتى في حالة عدم وجود بروتوكولات للإجراءات الاستباقية متفق عليها مسبقاً. وفي الحالات التي لا يوجد فيها بروتوكول

للإجراءات الاستباقية نشط مع مشغلات متفق عليها مسبقًا، يتم قبول طلبات الوصول إلى أموال نافذة العمل الاستباقي التابعة للصندوق الخاص فقط إذا كان هناك دليل إنذار مبكر قوي على احتمال حدوث كارثة في المستقبل القريب.

119- وذكرت الإدارة في ردها أن التركيز الأساسي للدعم المقدم من قبل مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود سينصب على البلدان ذات الأولوية الواقعة في نطاق التوسع. ويعمل مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود على وضع خرائط طريق ونظم، وسيُلمزم وحدات أخرى في المنظمة، وخاصة استعداد المكاتب القطرية، اتباع الإرشادات. وستكون إرشادات الإجراءات الاستباقية الخاصة بإعداد نظم الإجراءات الاستباقية متاحة لجميع المكاتب القطرية من خلال الدليل.

120- وإننا نعرب عن تقديرنا لرد الإدارة ونرى أن تحليلات تأثير الإجراءات الاستباقية تثبت أن هناك عائدًا أكبر على الاستثمار لمثل هذه التدخلات. وبالتالي، فإن تحديد أولويات مثل هذه التدخلات لا يضيف المزيد من القيمة فحسب، بل يساعد أيضًا في الحد من شدة الكوارث وبالتالي إنقاذ سبل العيش.

التوصية 10: نوصي بتعميم نهج الإجراءات الاستباقية في جهود الطوارئ والقدرة على الصمود التي تبذلها المنظمة نظرًا لقيمة الاستثمار به، من خلال البناء على الأدلة والتحليلات التي جمعها فريق نهج الإجراءات الاستباقية والتوصية بخرائط طريق لإنشاء نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر في جميع المكاتب القطرية.

121- قبلت الإدارة التوصية.

## المسائل المتعلقة بالمشايخ بطريقة التحويلات النقدية

### التأخير في الموافقة/عدم الموافقة على طريقة التحويلات النقدية للمشايخ

122- التحويلات النقدية هي مساعدة في شكل أموال مقدمة للسكان المتضررين. وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة التحويلات النقدية لمجموعة واسعة من الأغراض التكميلية: تقديم الإغاثة الفورية للمزارعين، وتعزيز قدرة سبل العيش على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية وما إلى ذلك. ويحدد القسم 702 من دليل الإجراءات الإدارية إطار المساءلة والسياسات والقواعد والإجراءات التي تحكم تنفيذ المشايخ بطريقة التحويلات النقدية.

123- ووفقًا لقائمة التحقق من إجازة جدوى طريقة التحويلات النقدية، سيتم منح الموافقة على التحويلات النقدية بمجرد الانتهاء من المراجعة الفنية ومراجعة الجدوى بشكل مرض. وإذا كان مستوى المعلومات المتوفرة في وثيقة المشروع مرضيًا، فسيتم عادةً إجازتها في أقل من 48 ساعة.

124- ولاحظنا أنه في 257 حالة، أجاز مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود جدوى الطريقة النقدية لمختلف المشايخ خلال الأعوام 2020 و2021 و2022. وعند تحليل هذه التصاريح في ما يتعلق بـ 25 مشروعًا تم أخذ عينات منها بشكل عشوائي، لاحظنا أن هناك تأخيرات في منح التصاريح في ما يتعلق بـ 16 مشروعًا. وكان التأخير في 9 حالات أقل من 10 أيام، بينما تراوح في 7 حالات بين 39 و205 أيام.

125- وردت الإدارة (فبراير/شباط 2023) بأن القائمة المرجعية ليست مطلوبة بموجب القسم 702 من دليل الإجراءات الإدارية، ولكن مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود طورها كمارسة جيدة. وذكرت كذلك أن



التأخير يُعزى عمومًا إلى عدم جمع تفاصيل كافية حول المشاريع، والتنسيق مع فرق مختلفة، وإعداد وتبرير ومراجعة طلبات الانحراف، إن وجدت.

126- ومع تقديرنا للممارسات الجيدة للإدارة، فإننا نرى أن برامج التحويلات النقدية هي أداة أساسية في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي. وتوفر التحويلات النقدية وسيلة مرنة وفعالة لدعم السكان الضعفاء، وقد يؤثر التأخير في الموافقة على مشاريع الطوارئ سلبيًا على مكافحة الفقر والأمن الغذائي. وينبغي رصد هذه التأخيرات ومعالجتها على أساس الأولوية.

التوصية 11: نوصي بمواصلة الممارسة الجيدة المتمثلة في اتباع القائمة المرجعية لصالح إجراء التقييم السريع والموافقة على المشاريع بطريقة التحويل النقدي. ونوصي بأن يقوم مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بإبلاغ واضع المشروع/المسؤول عن الميزانية عن القائمة المرجعية لتحسين جمع البيانات من أجل تقليل التأخير المفرط.

127- قبلت الإدارة التوصية.

### مراجعات النظراء بموجب بروتوكول التنشيط في حالات الطوارئ والاستجابة لها

128- بالنسبة للرصد والتقييم واستخلاص الضمانات بشأن استجابات الطوارئ من المستوى 3، المحددة في إطار مسؤوليات الاستجابة لحالات الطوارئ ومسؤوليات التنشيط والتنفيذ وعملية المراجعة، يتعين على مدير مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بدء وتنسيق مراجعات النظراء التشغيلية في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3. وتتطلب نشرة المدير العام 6/2022 إجراء المراجعات التشغيلية في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر من الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3.

129- كما وافق مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود أيضًا على توصية مكتب المفتش العام لبدء وتنسيق مراجعات النظراء التشغيلية قبل إنهاء المستوى 3 أو حالة الطوارئ الممتدة بغرض تحديد استراتيجيات الخروج المحتملة أو التحولات إلى بناء القدرة على الصمود.

130- ولاحظنا أن ثلاثة عشر بلدًا لديها استجابات مستمرة من المستوى 3/حالات الطوارئ الممتدة والتي تم تفعيلها أو تحويلها إلى استجابات مطولة بين عامي 2014 و2022. ومع ذلك، لم يتم البدء/التخطيط لمراجعات النظراء التشغيلية لأي من هذه الاستجابات.

131- وردت الإدارة بأنه، على النحو الموصى به، قامت بإعداد خارطة الطريق ووضعت اللمسات النهائية على الطرائق والجدول الزمنية لبدء مراجعات النظراء التشغيلية لجميع الاستجابات الممتدة من المستوى 3.

التوصية 12: نوصي مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود بإعداد خارطة طريق ووضع اللمسات الأخيرة على الطرائق والجدول الزمنية لبدء مراجعات النظراء التشغيلية لجميع الاستجابات المستمرة الممتدة من المستوى 3.

132- قبلت الإدارة التوصية.

## الخلاصة

133- قام مكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، في إطار الاضطلاع بمسؤوليته عن الإشراف على مشاريع الطوارئ والقدرة على الصمود، بصياغة استراتيجية واسعة النطاق تركز على تعبئة الموارد والقدرات التشغيلية من خلال المشاركة المباشرة للمكاتب اللامركزية. ويجب تعزيز رصد مشاريع الطوارئ والقدرة على الصمود بحيث يتم تجنب التأخير في التشغيل وتقديم التقارير النهائية والإغلاق المالي للمشاريع؛ ويتم رد الأرصدة غير المنفقة في المشاريع المغلقة ماليًا أو تحويلها في الوقت المناسب؛ وتتم الموافقة على مشاريع التحويلات النقدية على وجه السرعة، ويتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات المساعدات النقدية والقوائم بطريقة كاملة ودقيقة.

## مراجعة تكنولوجيا المعلومات للنظام العالمي لإدارة الموارد

### مقدمة

134- يُعتبر النظام العالمي لإدارة الموارد النظام الأساسي للتخطيط للموارد المؤسسية الذي تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة. ويعتمد النظام العالمي لإدارة الموارد على مجموعة برامج الأعمال الإلكترونية لبرنامج Oracle، وهو عبارة عن مجموعة تطبيقات برمجية متكاملة تم شراؤها وترخيصها للاستخدام من مؤسسة Oracle. وتم تكوين وظيفة مجموعة برامج الأعمال الإلكترونية وتخصيصها بمرور الوقت لتتماشى مع سياسات المنظمة وعملياتها. ويستضيف مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة في جنيف التطبيق نفسه، وتتم إدارة معظم العمليات التجارية من خلال مركز الخدمات المشتركة في بودابست، بينما تتم إدارتها من الناحية الفنية من قبل شعبة الرقمنة والمعلوماتية في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما.

### نطاق المراجعة وأهدافها

135- تعلق النطاق بمراجعة ما يلي:

- (أ) حالة تنفيذ مختلف الوحدات؛
- (ب) استقرار مختلف الوظائف التي تم نشرها في السنوات السابقة؛
- (ج) الأداء العام للنظام؛
- (د) التكامل مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الأخرى؛
- (هـ) والفوائد المتحققة من خلال تنفيذ النظام العالمي لإدارة الموارد.

136- وتمثل الهدف الأساسي من المراجعة في ما يلي:

- (1) ما إذا كان هدف الأتمتة الكاملة لوظائف عمليات النظام العالمي لإدارة الموارد عن طريق نظام للتخطيط للموارد المؤسسية قد تم تحقيقه؛
- (2) وما إذا كان التطبيق يحتوي على ضوابط تطبيق كافية لضمان اكتمال البيانات ودقتها وموثوقيتها؛
- (3) وما إذا كان التخطيط لنظام للتخطيط للموارد المؤسسية وتنفيذه ورصده متوافقًا مع قواعد عمل المنظمة؛
- (4) وما إذا كانت متطلبات خطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من الكوارث للنظام العالمي لإدارة الموارد، والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها، متوافقة مع المعايير الدولية، ووفقًا لمتطلبات منظمة الأغذية والزراعة.

### حوكمة تكنولوجيا المعلومات

137- تُعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات أحد عناصر الحوكمة المؤسسية، التي تهدف إلى تحسين الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات واستخلاص قيمة محسنة من الاستثمار في المعلومات والتكنولوجيا. وإن منظمة الأغذية والزراعة منظمة كبيرة ومعقدة، وهي في وضع مثالي للاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الكفاءة والفعالية في العمليات عبر شبكتها الكبيرة من المكاتب القطرية. وتتضمن الوظائف الحالية في النظام العالمي لإدارة الموارد العمليات الإدارية داخل المنظمة في مجالات الموارد البشرية والمالية والمشتريات والسفر. وقد تم دمج النظام العالمي لإدارة الموارد ضمن بيئة التخطيط للموارد المؤسسية الشاملة لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي تتضمن العديد من الحلول المؤسسية والتطبيقات المتخصصة، سواء في مكان العمل أو في السحابة.

138- ولاحظنا أنه على الرغم من أن النظام العالمي لإدارة الموارد يعتمد على مجموعة برامج الأعمال الإلكترونية لبرنامج Oracle - المنتج الرئيسي للتخطيط للموارد المؤسسية من مؤسسة Oracle، إلا أنه لا يعمل كحل متكامل للتخطيط للموارد المؤسسية. ويشكل النظام العالمي لإدارة الموارد جزءاً من النظام الإيكولوجي الأكبر لتكنولوجيا المعلومات المستخدم داخل المنظمة، نظراً لوظائفه المتنوعة. وهذا موضح في الرسم أدناه:

### النظام الإيكولوجي الحالي لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة



المصدر: شعبة الرقمنة والمعلوماتية، منظمة الأغذية والزراعة

139- لاحظنا أن القسم 505 من دليل الإجراءات<sup>13</sup> الإدارية المعمول به في المنظمة ينص بوضوح على أن المسؤولية الشاملة عن تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تقع على عاتق مدير شعبة تكنولوجيا المعلومات، الذي يتولى أيضًا دور رئيس تكنولوجيا المعلومات، والذي تدعمه بهذه الصفة شعبة تكنولوجيا المعلومات التي تتحمل مسؤوليات مسح جميع المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الاختصاصات، والعمل على المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لموظفي المنظمة.

140- وأشار فحصنا لمحاضر مجلس التخطيط للموارد المؤسسية إلى أن المسؤولية عن مبادرات تكنولوجيا المعلومات، على مدى فترة من الزمن، انتشرت أيضًا عبر وحدات وأشخاص متعددين، مع ما يترتب على ذلك من توزيع للمسؤوليات. ويقود الآن مركز الخدمة المشتركة العديد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك المشروع المهم المتمثل في الفصل بين الواجبات.

141- كما لاحظنا أيضًا أن التقدم المحرز في تحقيق بيئة متكاملة للتخطيط للموارد المؤسسية لتمكين المنظمة من العمل بمستوى أعلى بكثير من الكفاءة والفعالية لا يزال في مرحلة التخطيط، مع التخطيط لتصور الحالة المستقبلية في الربع الأول من عام 2023.

142- ولاحظنا أيضًا أن العديد من التقارير الداخلية (محاضر اجتماعات مجلس التخطيط للموارد المؤسسية) والتقارير الخارجية (Price Waterhouse و Cooper و Gartner وغيرها)<sup>14</sup> قد أشارت إلى أوجه قصور مماثلة والحاجة الملحة لإجراء تغييرات في نظام التخطيط للموارد المؤسسية الحالي في المنظمة (الملحق 3). وبعض هذه العيوب مذكورة أدناه:

- (1) يتم إصدار جميع الميزانيات في المقام الأول ضمن النظام العالمي لإدارة الموارد من أجل مراقبتها بصورة شاملة، وبالتالي رصدها من خلال تقارير دورية عن الميزانية حيث تقوم الوحدات برفع تقارير بشأن تنفيذها الخطط. ولمزيد من الدقة، يتم الرصد المفصل للميزانيات في أحيان كثيرة باستخدام جداول Excel من خارج النظام وقد لا ترتبط مباشرة بالأنشطة الأخرى وتناؤها.
- (2) هناك مستوى عالٍ من التجزئة في النظام بسبب العدد الكبير من العمليات. وإن ملكية السياسة بين شعبة الخدمات اللوجستية وشعبة الشؤون المالية في ما يتعلق بإدارة الأصول والمخزون غير واضحة.
- (3) المركزية مقابل اللامركزية. لم تحدد المنظمة بعد العناصر التي يتعين إضفاء الطابع المركزي عليها في قسم الخدمات المشتركة من وجهة نظر استراتيجية.
- (4) لا يدعم نظام التخطيط للموارد المؤسسية تسجيل الأصول والتخلص منها ونقلها في الوقت المناسب.
- (5) إن النظام العالمي لإدارة الموارد الحالي لا يمثل بشكل كامل لمتطلبات السياسات، لذا فإن العمليات التشغيلية في نظام التخطيط للموارد المؤسسية يمكن أن يختلف عن سياسات المنظمة.
- (6) لا يوجد تكامل بين نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية ومشروع تقييم المشاريع ونظام تسجيل النفقات الخاص بالنظام العالمي لإدارة الموارد.

<sup>13</sup> دليل إجراءات منظمة الأغذية والزراعة، الفصل الخامس - الممتلكات والخدمات، القسم 505 بشأن تكنولوجيا المعلومات، اعتبارًا من 26 مارس/آذار 2021  
<sup>14</sup> 1- 21 فبراير/شباط 2021 وثيقة التحليل FAO\_ERP\_Roadmap\_Refresh\_ERP Environment 1.0؛ 2- 21 يناير/كانون الثاني 2021  
FAO\_ERP\_Roadmap\_Refresh\_Study\_PID\_v2.0؛ 3- التقرير النهائي لخارطة الطريق PwC ERP 2017. 4- تقرير Gartner  
- FAO 330074513 تقييم نظام التخطيط للموارد المؤسسية - النسخة النهائية.

(7) لا يوجد مستودع/نظام متكامل للوثائق عبر عملية الدفع للمصدر مع التأثير على جودة البيانات وفقدان البيانات المحتمل.

(8) إدارة العقود غير مدعومة من قبل أي نظام، وبالتالي تتطلب جهدًا يدويًا مكثفًا. ويؤثر ذلك سلبيًا على أنشطة الشراء النهائية (على سبيل المثال، الإيصالات والفواتير).

(9) تعاني عملية الشراء من مشكلات الكفاءة والنزاهة العامة الناجمة، من بين عوامل أخرى، عن التجزئة الكبيرة للنظام (على سبيل المثال، بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، ونظام In-Tend، والنظام العالمي لإدارة الموارد، وجداول البيانات)، والنقص الكامل أو الجزئي (اعتمادًا على الحالات) في الدعم في مجالات العمليات العالية الأهمية، مثل تخطيط المشتريات، والمصادر النهائية، والموافقة على سير عمل المشتريات، وإدارة العقود، ومستودع الوثائق.

143- كما لاحظنا أن شعبة تكنولوجيا المعلومات واجهت ضغوطًا متزايدة على الميزانية، والتي من المرجح أن تتفاقم أكثر مع تطور النظام العالمي لإدارة الموارد نحو حل مختلط قائم على السحابة. ولاحظنا أيضًا أن العديد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات التي يقودها مركز الخدمات المشتركة، بما في ذلك المشروع المهم للفصل بين الواجبات<sup>15</sup> والنظم المتوخاة مثل نظام إدارة دورة حياة المشاريع (PROMYS)<sup>16</sup> لا يمكن تفعيلها. ومن المحتمل أيضًا أن تؤثر قيود التمويل على توافر القوى العاملة الفنية الماهرة داخل شعبة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.

144- قبلت الإدارة القيود المفروضة على الميزانية وذكرت أنه سيتم مراجعة ذلك كجزء من تعريف المرحلة التالية من برنامج تحويل التخطيط للموارد المؤسسية ومتابعة نتائج مرحلة التصور الخاصة به. وذكرت أنه قد تم إجراء مناقشات بالفعل بين قسم تكنولوجيا المعلومات (شعبة الرقمنة والمعلوماتية)<sup>17</sup> ومكتب الإستراتيجية والبرنامج والميزانية لمناقشة متطلبات الموارد بما يتماشى مع مراجعة Gartner، وأن ميزانية البرنامج والعمل المقترحة للفترة 2024-2025 تتضمن مخصصات تمويل إضافية لشعبة الرقمنة والمعلوماتية لتغطية هذه الاحتياجات.

145- وإننا نقرّ بوجود هياكل حوكمة تكنولوجيا المعلومات مثل السياسات الموثقة جيدًا، ولوحات التخطيط للموارد المؤسسية والمجموعة التوجيهية. ونحن نعتبر أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات المركزية والمتكاملة المدعومة بميزانية مخصصة بشكل مناسب، تساعد في مواءمة مبادرات تكنولوجيا المعلومات مع أهداف العمل، وتجلب الكفاءات مع ضمان المساءلة، وتقلل من احتمالية فشل المشاريع.

<sup>15</sup> وفقًا للفقرة 502-1-4-5-8 من دليل الإجراءات الإدارية في المنظمة، فإن الفصل بين الواجبات هو آلية رقابة داخلية تستخدم للحفاظ على نزاهة عملية الشراء من خلال ضمان عدم تكليف أي فرد أو وحدة في المنظمة بالمسؤولية عن أكثر من وظيفة واحدة تتعلق بالمشتريات.

<sup>16</sup> سيسمح نظام PROMYS برصد المشاريع من حيث نفقات وأنشطة الميزانية، التي تغطي كلا من المشاريع الممولة وطنيا والمساعدة الإنمائية الدولية.

<sup>17</sup> إدارة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة (شعبة الرقمنة والمعلوماتية)

التوصية 13: نوصي بأن تستهدف مرحلة التصور لتطوير النظام العالمي لإدارة الموارد الإنجاز الزمنيًا لحل تكنولوجيا معلومات متكامل حقًا ويشمل جميع الوظائف - "منظمة واحدة - نظام واحد".

التوصية 14: نوصي بمراجعة متطلبات التمويل لتكنولوجيا المعلومات بشكل نقدي في ضوء المشاريع التي سيتم البدء بها للمرحلة التالية من تطوير النظام العالمي لإدارة الموارد وتوفير الموارد الكافية لتجنب تجزئة حلول تكنولوجيا المعلومات.

146- قبلت الإدارة التوصيتين.

### مراجعة التراخيص

147- بغية تقييم مشاكل الامتثال للتراخيص المتعلقة بالنظام العالمي لإدارة الموارد، طلبنا نسخة من اتفاقية الترخيص مع مؤسسة Oracle في ما يتعلق بمجموعة برامج الأعمال الإلكترونية وأي منتجات أخرى من مؤسسة Oracle مستخدمة لتقديم الخدمات المتعلقة بالنظام العالمي لإدارة الموارد، وطبيعة ونوع تراخيص البرامج المشتراة؛ والمبالغ المدفوعة كجزء من متطلبات ترخيص البرامج من 1 يناير/كانون الثاني 2017 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2022.

148- ولاحظنا أن الاتفاقية الرئيسية الأصلية مع مؤسسة Oracle (الاتفاقية رقم IT-133817) لم تكن متاحة بسهولة لدى شعبة الرقمنة والمعلوماتية. وتم الحصول على المجموعة الأصلية من التراخيص منذ أكثر من عشرين عامًا وتم إجراء ثمانية تعديلات على هذه الاتفاقية الرئيسية لاحقًا.

149- وبينما تم تزويدنا بقائمة تراخيص منتجات Oracle التي هي قيد الدعم حاليًا، بتكلفة دعم سنوية تبلغ حوالي مليون دولار أمريكي في عام 2022، لم نتمكن من مطابقتها مع اتفاقية الخدمات الرئيسية التي توضح تفاصيل مقاييس الترخيص، وما يتصل بها من أوامر الشراء للتراخيص الفردية.

150- ولاحظنا أيضًا أن الشركة الاستشارية Gartner، التي شاركت في دراسة التكاليف الجارية (تحسين تكلفة التخطيط للموارد المؤسسية في المنظمة) أفادت أن هناك إمكانية لتحقيق وفورات في تكاليف صيانة التراخيص المستمرة، والتي تمثل حاليًا جزءًا كبيرًا من الإنفاق الإجمالي للتخطيط للموارد المؤسسية. وفقًا لشركة Gartner، قد يتأثر هذا التوفير بالمراجعة المناسبة وإعادة التفاوض بشأن التراخيص والمقاييس الحالية، من خلال الاستفادة من خيار التحويل والتحويل، بما في ذلك وضع التراخيص جانبًا في ضوء الانتقال إلى السحابة، لمختلف المكونات في السنوات القادمة.

151- وذكرت الإدارة أنه سيتم إجراء مراجعة في سياق خارطة طريق تحويل نظام التخطيط للموارد المؤسسية (قيد التنفيذ حاليًا). وسيحدد ذلك طرائق الاحتفاظ بالتراخيص مع تطور تقنية التخطيط للموارد المؤسسية في المنظمة.

التوصية 15: نوصي بأن تقوم شعبة الرقمنة والمعلوماتية بمراجعة متطلبات الترخيص ذات الصلة بالنظام العالمي لإدارة الموارد واتخاذ قرار حكيم من الناحية المالية في ما يتعلق بطبيعة ونوع تراخيص منتجات Oracle ذات الصلة بالنظام العالمي لإدارة الموارد التي سيتم الاحتفاظ بها/التفاوض بشأنها/شراؤها.

152- قبلت الإدارة التوصية.

## عدم تنفيذ الفصل بين الواجبات للمشتريات داخل النظام العالمي لإدارة الموارد

153- وفقًا لدليل الإجراءات الإدارية في المنظمة، فإن الفصل بين واجبات المشتريات هو آلية رقابة داخلية تستخدم لحماية نزاهة عملية الشراء من خلال ضمان عدم منح أي فرد أو وحدة في المنظمة المسؤولية عن أكثر من وظيفة واحدة متعلقة بالمشتريات. ويتم التحكم في المسؤوليات داخل النظام العالمي لإدارة الموارد من خلال تخصيص مسؤولية واحدة أو أكثر محددة مسبقًا للمستخدمين.

154- وقمنا بتحليل سجلات مستخدم Oracle المقدمة من شعبة الرقمنة والمعلوماتية ووجدنا أن العديد من المستخدمين مُنحو عددًا كبيرًا من المسؤوليات. وكشف تحليلنا أن 765 مستخدمًا لديهم أكثر من 10 مسؤوليات مختلفة خلال الفترة التي تغطيها هذه السجلات، أي من 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2022.

155- وتم سحب عينة طبقية مكونة من 227 مستخدمًا من هذه القائمة، للتحقق مما إذا كان أي من هؤلاء المستخدمين لديه واجبات متعارضة/أو أن هناك انتهاكًا للفصل بين الواجبات. وفي حين قدمت شعبة الرقمنة والمعلوماتية التفاصيل الأساسية لـ 227 مستخدمًا، فإنه لم يتم تقديم تفاصيل إنشاء المستخدم، التي يحتفظ بها مركز الخدمات المشتركة، على الرغم من الطلبات المتكررة.

156- ولاحظنا من محاضر مجلس التخطيط للموارد المؤسسية أن برنامج FastPath قد تم شراؤه وتنفيذه منذ ثلاث سنوات بتكلفة سنوية قدرها 150 ألف دولار أمريكي خصيصًا لضمان الفصل المناسب بين الواجبات. وقد تبين أن تطبيق FastPath قد حدد انتهاكات كبيرة للفصل بين الواجبات ضمن مسؤولية (كانت وحدة تخصيص الامتيازات التي تم تكوينها مسبقًا داخل النظام العالمي لإدارة الموارد) وعبر المسؤوليات، الناتجة عن تخصيص مسؤوليات متضاربة متعددة لمستخدم واحد.

157- ولم تتمكن من استلام بيانات إنشاء المستخدم وتقرير FastPath من الإدارة رغم الطلبات. وفي غياب بيانات إنشاء المستخدم وتقرير FastPath المتعلق بعينات المستخدمين، لم تتمكن من التحقق من مدى انتهاك الفصل بين الواجبات.

158- وذكرت الإدارة في ردها على الملاحظة أنها تعمل على إعادة تحديد المسؤوليات على أساس العمليات التجارية، والتي يمكن بعد ذلك فصلها وفقًا لمبادئ الفصل بين الواجبات. وذكرت أيضًا أنها تعمل حاليًا على إصدار تجريبي لاختبار برنامج Fastpath ونموذج التشغيل داخل بيئة بلد صغير.

159- ونحن نرى أنه ينبغي أن يكون لدى المنظمة أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح، وأن عليها أن تنفذ الضوابط والتوازنات في العمليات الحاسمة وأن تجري استعراضًا ورسدًا منتظمين للامتثال لسياسات الفصل بين الواجبات.

التوصية 16: نوصي بمراجعة المسؤوليات المميزة في النظام العالمي لإدارة الموارد، لجعلها أكثر قابلية للتنفيذ وتحديد أدوار العمل بطريقة محددة زمنيًا، لتجنب انتهاكات الفصل بين الواجبات.

160- قبلت الإدارة التوصية.

## إجراء اختبار التعافي من الكوارث على النحو المنصوص عليه في اتفاق تقديم الخدمات الخاص بمركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة

161- يستضيف مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة التخطيط للموارد المؤسسية لمجموعة الأعمال الإلكترونية لمنظمة الأغذية والزراعة والنسخة المؤسسية لنظام المعلومات عن الأعمال لمؤسسة Oracle، وفقًا لكتالوج ودليل خدمات الغرفة التجارية الدولية، منذ أغسطس/آب 2015. وتضمن اتفاق تقديم الخدمات الموقع مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة في أغسطس/آب 2015 توفير موقع للتعافي من الكوارث، يقع في جنيف، في موقع مختلف خارج المبنى الرئيسي للغرفة التجارية الدولية. وينص الاتفاق على إجراء اختبارين للتعافي من الكوارث كل عام. ونص اتفاق تقديم الخدمات اللاحق الموقع مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 على إجراء اختبار واحد للتعافي من الكوارث سنويًا على الأقل.

162- ولاحظنا أنه تم إجراء اختبار للتعافي من الكوارث جزئي واحد في كل من عامي 2017 و2019، مقابل الاختبارين المطلوبين سنويًا للتعافي من الكوارث (بموجب اتفاق تقديم الخدمات لعام 2015)، مقابل الاختبارين المطلوبين سنويًا، خلال الفترة ما بين يناير/كانون الثاني 2016 وأكتوبر/تشرين الأول 2020. وكشف اختبار التعافي من الكوارث أن سعة خادم التعافي من الكوارث كانت أقل من خادم الإنتاج، مما أثر بدوره على أداء خادم التعافي من الكوارث.

163- وذكرت المنظمة أنها ستناقش مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة التدابير الرامية إلى التخفيف من أوجه القصور عن طريق إضافة قدرة إضافية إلى البنية التحتية للتعافي من الكوارث والتي من شأنها أن تشكل جزءًا من اختبار التعافي من الكوارث التالي.

164- ولاحظنا أيضًا أنه لم يتم إجراء اختبار للتعافي من الكوارث بين ديسمبر/كانون الأول 2020 ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، مقابل اختبار التعافي من الكوارث الواحد على الأقل المطلوب كل عام، على النحو المنصوص عليه في اتفاق تقديم الخدمات الموقع في نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

165- وذكرت شعبة الرقمنة والمعلوماتية في ردها أنها ستضع اختبار التعافي من الكوارث في خطة عمل العام المقبل. وفي غياب اختبار للتعافي من الكوارث، لا يمكن للمنظمة الحصول على ضمان بتحقيق هدف وقت التعافي<sup>18</sup> وهدف نقطة التعافي<sup>19</sup>.

التوصية 17: نوصي بإجراء اختبار للتعافي من الكوارث على النحو المنصوص عليه في اتفاق تقديم الخدمات، ومعالجة أوجه القصور المحددة لضمان الحد الأدنى من تقديم الخدمة المطلوبة في حالات الكوارث.

166- قبلت الإدارة التوصية.

<sup>18</sup> يمثل هدف وقت التعافي مدى توقف النظام المقبول. ويشير هدف وقت التعافي لمدة 24 ساعة (وفقًا لاتفاق تقديم الخدمات) إلى أن المنظمة لن تتأثر بشكل مفرط إذا تعطل نظامها لمدة تصل إلى 24 ساعة.

<sup>19</sup> يمثل هدف نقطة التعافي مدى فقدان البيانات المقبول. ويشير هدف نقطة التعافي لمدة 4 ساعات (وفقًا لاتفاق تقديم الخدمات) إلى أن المنظمة لن تتأثر بشكل مفرط إذا فقدت البيانات لمدة تصل إلى 4 ساعات.



## الخطوط التوجيهية التشغيلية لإدارة طلبات تغيير الأعمال

167- اتخذ المجلس في اجتماعه الخامس الذي عقد في فبراير/شباط 2019، قرارًا مفاده أنه "طلب من مجموعة العمل التشغيلية<sup>20</sup> إجراء مزيد من المراجعة والتوضيح لمعايير تحديد الأولويات المقترحة لمبادرات التخطيط للموارد المؤسسية/طلبات تغيير الأعمال".

168- ولاحظنا أنه لم يتم ذكر أي إشارة أخرى إلى إعداد أو تأييد أي مبدأ توجيهي أو مقترح لإدارة طلبات تغيير الأعمال في محضر الاجتماع اللاحق لمجلس التخطيط للموارد المؤسسية. وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة منصة/تطبيقًا على شبكة الإنترنت يسمى Jira لإدارة طلبات تغيير الأعمال الخاصة بها. ويبدأ المستخدمون طلب التغيير على هذا النظام الأساسي، حيث يتم تسجيل وتتبع التقدم الإضافي في ما يتعلق بالطلب.

169- وقمنا بفحص 751 طلبًا لتغيير الأعمال يتعلق بالنظام العالمي لإدارة الموارد ومسجل في منصة Jira منذ عام 2017 ولاحظنا أن سمات طلبات تغيير الأعمال لفئة المنافع الميدانية تحتوي على بيانات تم ملؤها لتصنيف الكفاءة والامتثال والفعالية وما إلى ذلك لأقل من 10 في المائة من إجمالي السجلات. وبالمثل، كان هناك العديد من الحقول المتعلقة بتسجيل وتتبع تقديرات الوقت والتكلفة،<sup>21</sup> التي لم يتم ملؤها بالقيم.

170- وفي غياب خطوط توجيهية تشغيلية لإدارة طلبات تغيير الأعمال في نظام التخطيط للموارد المؤسسية وعدم كفاية المعلومات المتاحة في منصة Jira المتعلقة بطلبات تغيير الأعمال، لم نتمكن من تقييم ما إذا كانت طلبات تغيير الأعمال قد خضعت لعملية رسمية للموافقة عليها على أساس فحص أبعاد الأولويات والتكلفة.

171- وذكرت الإدارة أن طلبات تغيير الأعمال الحالية تتم مراجعتها في سياق خارطة طريق تحويل التخطيط للموارد المؤسسية وسيتم إعداد الخطوط التوجيهية الجديدة والموافقة عليها رسميًا من قبل آلية حوكمة تحويل التخطيط للموارد المؤسسية. وبمجرد الموافقة على الخطوط التوجيهية الجديدة، سيتم تفعيلها في نظام تتبع مناسب وسيتم التقاط جميع السمات ذات الصلة للسماح بالرصد والتحليل. وإن عدم وجود خطوط توجيهية تشغيلية معتمدة محفوف بمخاطر التحديد الخاطئ لطلبات تغيير الأعمال وما يترتب على ذلك من استخدام غير فعال للأموال.

**التوصية 18:** نوصي بتوثيق الخطوط التوجيهية التشغيلية المنقحة لإدارة طلبات تغيير الأعمال والموافقة عليها رسميًا من قبل السلطة المختصة.

**التوصية 19:** نوصي بأن يتم ملء جميع السمات المتعلقة بطلبات تغيير الأعمال وفقًا للإرشادات التشغيلية المعتمدة بالقيم المقابلة في منصة Jira.

172- قبلت الإدارة التوصيتين.

<sup>20</sup> يتم دعم مجلس التخطيط للموارد المؤسسية من قبل مجموعة عمل تشغيلية، تدير التعديلات والتحسينات المستمرة على بيئة التخطيط للموارد المؤسسية ومراجعة/التحقق من الإضافات على خطة عمل التخطيط للموارد المؤسسية للنظر فيها والموافقة عليها من قبل مجلس التخطيط للموارد المؤسسية.

<sup>21</sup> التقدير الأصلي/ التقدير المتبقي/ الوقت المستغرق/ نسبة العمل/ التقدم/  $\Sigma$  التقدم/  $\Sigma$  الوقت المستغرق/  $\Sigma$  التقدير المتبقي/  $\Sigma$  التقدير الأصلي/ مبلغ الميزانية

عدم توليد الكشوف المالية التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستخدام النظام العالمي لإدارة الموارد

173- أشار مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2012، إلى أن لجنة المالية أبلغت بالتغييرات التي أحدثتها عملية ونظم النظام العالمي لإدارة الموارد الجديدة ومبادرات التغيير الأوسع. وتضمنت خطة التنفيذ المنقحة تاريخًا مستهدفًا جديدًا لإصدار الكشوف المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمنظمة الأغذية والزراعة للسنة المالية 2014.

174- ولاحظنا أن توليد الكشوف المالية يتطلب تدخلًا يدويًا واسع النطاق. ويتم توليد ميزان المراجعة من النظام العالمي لإدارة الموارد كتقرير في شكل ملف نص عادي، يتم بعد ذلك استيراده إلى برنامج MS Excel بجهد كبير. وتخضع بيانات ميزان المراجعة بعد ذلك لعملية إعادة ترتيب وتجميع كبيرة في برنامج MS Excel، الأمر الذي يستدعي تطبيق كل من الخبرة المحاسبية والمالية، بالإضافة إلى إنفاق الوقت والجهد من جانب فريق الشؤون المالية في المقر الرئيسي قبل إعداد الكشوف الأساسية التي تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

175- وأشار الفحص اللاحق لجدول Excel الذي استخدمه فريق الشؤون المالية لإعداد الكشوف المالية بدءًا من ميزان المراجعة الناتج عن النظام العالمي لإدارة الموارد، إلى أن ذلك كان بسبب التعديلات التي تم إجراؤها يدويًا داخل جدول Excel نفسه، والتي لم يتم تسجيلها في النظام العالمي لإدارة الموارد. واعتبر أن هذه التعديلات التي تنطوي على تعويض المقبوضات مقابل النفقات تؤثر في المقام الأول على رموز الدفتر المحاسبي المتعلقة بتكاليف دعم المشاريع واسترداد التكاليف.

176- وذكرت الإدارة أن الكشوف المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد تم تنظيمها بطريقة تعرض إدخال "إلغاء التوحيد" الطبيعي على مستوى رمز دفتر المحاسبة العام لسلسلة من الإيرادات والمصروفات المولدة داخليًا والتي قد يتم عرضها بشكل غير صحيح على أنها حساب مزدوج لمعاملات الدخل والنفقات. وتم الكشف عن هذا العرض الهرمي بالكامل في الكشوف المالية، وتتعلق التعديلات الوحيدة "غير المتصلة بالإنترنت" المسجلة بإعادة تصنيف معاملات الإنفاق عبر الأنشطة (مراكز التكلفة)، ولا تعكس التسجيل الفعلي للمعاملات التي يمكن أن تؤثر على أرصدة الحسابات الواردة في أي من الكشوفين الأول أو الثاني من الكشوف المالية.

177- ومع ذلك، فإننا نرى أن التعديلات غير المتصلة بالإنترنت في برنامج MS Excel والمتعلقة بإعادة تصنيف النفقات والمعاملات عبر الأنشطة لها تأثير في تقليل إجمالي النفقات والمقبوضات في ميزان المراجعة، وعلى هذا النحو، تظل هذه التعديلات يدوية، ولم يتم دمجها في منطق الأعمال الخاص بالنظام العالمي لإدارة الموارد.

178- ووافقت الإدارة على أن جميع الكشوف المالية، بما في ذلك الكشف الخامس، يجب أن يتم توليدها تلقائيًا في النظام العالمي لإدارة الموارد، ويجب إجراء التعديلات والتوزيع قدر الإمكان في النظام العالمي لإدارة الموارد وليس في برنامج Excel. ولاحظنا أيضًا أن فرع المحاسبة والإبلاغ والتحليل قدم طلبين لتغيير الأعمال، في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2022، لإجراء التغييرات المناسبة في النظام العالمي لإدارة الموارد لأتمتة العملية.

التوصية 20: نوصي بتنفيذ طلبات تغيير الأعمال المطلوبة لإنشاء جميع الكشوف المالية مباشرة من النظام العالمي لإدارة الموارد بطريقة محددة زمنيًا، للتخفيف من مخاطر الأخطاء في إعداد الكشوف المالية.

179- قبلت الإدارة التوصية.

## أوجه القصور في بيانات تسجيل الموردين

180- وفقًا لدليل منظمة الأغذية والزراعة، يجب على جميع الموردين الراغبين في التعامل مع المنظمة أن يكونوا مسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات ونظام In-Tend (حل المشتريات الإلكترونية).

181- وكجزء من فحص العينة المكونة من 283 أمر شراء، قمنا بفحص البيانات المتعلقة بالموردين الـ 226 الذين تمت منهم هذه المشتريات في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2020 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2022. وقمنا بفحص تفاصيل الموردين كما هي متاحة داخل النظام العالمي لإدارة الموارد وأجرينا بحثًا على موقع بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات للتأكد من عدد الموردين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات حيثما كان ذلك متاحًا داخل النظام العالمي لإدارة الموارد، وللبحث عن التسجيل المحتمل على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات عندما لم تكن هذه البيانات متاحة في تقرير الموردين للنظام العالمي لإدارة الموارد. ووجدنا ما يلي:

(أ) لم يتم تسجيل رقم التسجيل في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات ضمن النظام العالمي لإدارة الموارد في حالة 114 موردًا، وهو ما يشكل 50 في المائة من إجمالي الموردين الذين تم أخذ عينات منهم. ومن بين هؤلاء الموردين البالغ عددهم 114 موردًا، تم تسجيل 48 موردًا في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، ولكن لم يتم عكس/تحديث نفس الشيء في النظام العالمي لإدارة الموارد.

(ب) من بين 112 موردًا الذين كان رقم بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات متاحًا لهم ضمن النظام العالمي لإدارة الموارد، أشار التحقق من الموقع الإلكتروني لبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات إلى أن ثلاثة من هؤلاء الموردين لديهم رقم غير صحيح لبوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات مسجل في النظام العالمي لإدارة الموارد، بينما لم يتم تسجيل اثنين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات.

(ج) لم يتم إدراج اثنين من الموردين الذين تم أخذ عينات منهم في قائمة الموردين الناتجة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

182- يتم إنشاء سجلات الموردين ضمن النظام العالمي لإدارة الموارد من قبل مركز الخدمات المشتركة، بناءً على الطلب المستلم في نموذج البيانات المحدد المسمى "Supplier Wizard" لتسجيل الموردين في النظام العالمي لإدارة الموارد. ولاحظنا أن هذا النموذج قد صنف المجال - رقم بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات - كمجال اختياري. وقد يكون ذلك هو السبب وراء تسجيل الموردين في النظام العالمي لإدارة الموارد دون أرقام بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات الخاصة بهم.

183- يُعتبر رقم هاتف المورد وعنوان بريده الإلكتروني ورقم الفاكس كلها معلومات مهمة يجب أن تكون متوفرة في قاعدة بيانات الموردين ليتمكن ممثلو المنظمة من الاتصال بسهولة بالمورد. وقد تبين أن نموذج "Supplier Wizard" لا يتطلب تقديم رقم هاتف المورد أو عنوان بريده الإلكتروني أو رقم الفاكس. وقمنا بفحص حقول المعلومات هذه في كل من العينة وقائمة الموردين من نظام المعلومات الإدارية المتكاملة ولاحظنا أنه من بين 226 حالة، لم يكن هناك رقم هاتف في 11 حالة، ولم يكن هناك عنوان بريد إلكتروني في 26 حالة، ولم يتم ذكر رقم فاكس في 147 حالة في قاعدة بيانات الموردين، كما هو موضح في الجدول أدناه.

## تحليل عينة من المعلومات غير المتوفرة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل

المعيار	العينة	العدد (قائمة الموردين في نظام المعلومات الإدارية المتكامل)
العدد الإجمالي	226	71242
بدون رقم هاتف	11 (5 في المائة)	8011 (11 في المائة)
بدون عنوان بريد إلكتروني	26 (12 في المائة)	19979 (28 في المائة)
بدون رقم فاكس	147 (65 في المائة)	53408 (75 في المائة)

184- وخلال المؤتمر الختامي، ذكر رئيس دائرة خدمات المشتريات أنه لم يكن من الممكن دائماً الالتزام بسياسة التعامل مع الموردين المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات فقط، حيث أن بعض الموردين في المناطق النائية لم يكن لديهم اتصالات إنترنت جيدة، وبالتالي، فرض المعيار على الموردين سيؤدي إلى القضاء على المنافسة. ومع تقديرنا للسبب، يجب أيضاً مراعاة أن التعامل مع الموردين غير المسجلين يعرض المنظمة لخطر قيام المنظمة بأعمال تجارية مع موردين غير موثوقين أو محظورين وفقاً لقائمة عقوبات الأمم المتحدة/قائمة عدم الأهلية للأمم المتحدة.

التوصية 21: نوصي بأن تقوم المنظمة باتخاذ إجراءات محددة زمنياً لتنقية قاعدة بيانات البائعين وبالتالي ضمان الحصول على معلومات دقيقة، بما في ذلك وضع علامة على البائعين غير المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات. وأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بمراجعة نموذج وضع بيانات البائعين (Supplier Wizard) التابع لمنظمة الأغذية والزراعة) لتعيين الحقول الأساسية باعتبارها إلزامية من أجل تحسين جودة البيانات.

185- قبلت الإدارة التوصية.

### عدم توفر الوثائق المتعلقة بالمشتريات في النظام العالمي لإدارة الموارد

186- تم تصميم وحدة النظام العالمي لإدارة الموارد الخاصة بالمشتريات لتنفيذ مشتريات المنظمة. ونود الإشارة إلى أن دورة حياة المشتريات بأكملها لا تمر عبر وحدة النظام العالمي لإدارة الموارد. ولا تعد المشتريات جزءاً لا يتجزأ من النظام العالمي لإدارة الموارد، حيث يتم طلب العطاءات وجمع وثائق العطاءات وكذلك تقييمها يدوياً خارج النظام العالمي لإدارة الموارد. ويتم إصدار أوامر الشراء لاحقاً في النظام العالمي لإدارة الموارد.

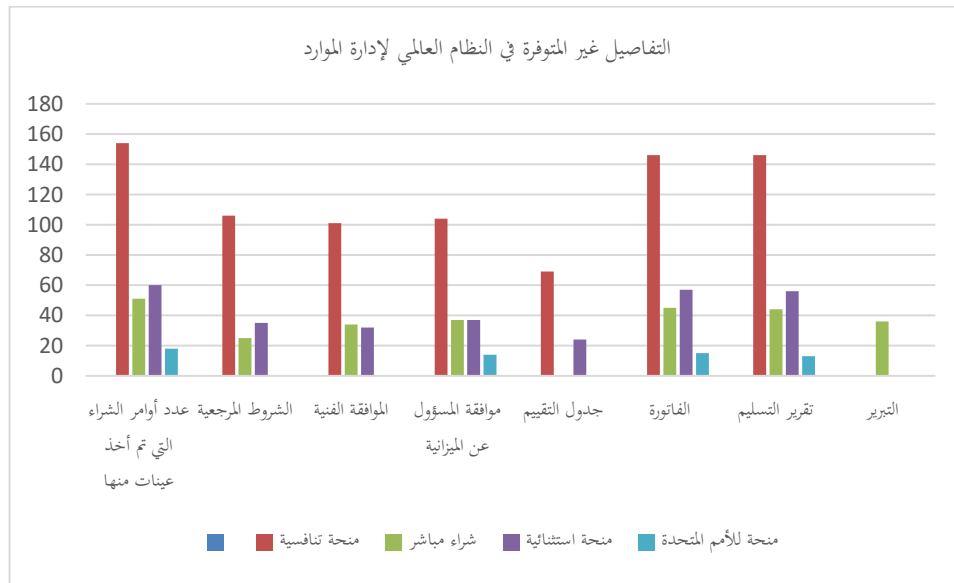
187- وتعرض هذه العملية المفككة لخطر الأخطاء في تسجيل السمات المعلوماتية الأساسية لعمليات الشراء التي تتم خارج النظام العالمي لإدارة الموارد، والهفوات في تحميل جميع الوثائق ذات الصلة، مع تأثير سلبي على سهولة تقييم الامتثال لعملية الشراء المنصوص عليها، وصحة عملية تقييم العطاءات.

188- وقد أخذنا عينة طبقية من أوامر الشراء لمختلف "أساسات المنح" لتقييم مدى توافر الوثائق الأساسية التي تم تحميلها على النظام العالمي لإدارة الموارد، وصحة سمات المعلومات الرئيسية. وتتألف العينة من 283 أمر شراء تم تقديمها في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2020 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2022، وتم اختيارها عشوائياً لضمان التمثيل النسبي عبر المعلمات المحددة أعلاه،<sup>22</sup> باستثناء أوامر الشراء ذات القيمة العالية التي تزيد عن مليون دولار أمريكي، حيث تم اختيار 100 في المائة من أوامر الشراء.

189- ووفقاً للقسم 502 من دليل الإجراءات الإدارية للمنظمة، فإن بعض الوثائق المهمة التي يوفرها ضماناً بأن الشراء قد تم بشكل عادل وشفاف هي الشروط المرجعية من قبل مقدم الطلب،<sup>23</sup> والموافقة الفنية من قبل المسؤول الفني الرئيسي، والموافقة على الميزانية من قبل المسؤول عن الميزانية،<sup>24</sup> والتقييم من قبل لجنة فتح العطاءات،<sup>25</sup> والفاتورة، وتقرير التسليم، وتبرير الشراء المباشر، ومنح الأمم المتحدة، وموافقة السلطة المختصة على منح الأمم المتحدة، وما إلى ذلك.

190- وأظهر فحص أوامر الشراء الـ 283 التي تم اختيارها عشوائياً من مختلف أنواع المنح للتحقق من وجود الوثائق ذات الصلة في النظام العالمي لإدارة الموارد، الوضع التالي، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

### تفاصيل معلومات الوثائق غير المتوفرة في النظام العالمي لإدارة المعلومات



المصدر: معلومات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة

<sup>22</sup> على أساس القيمة النقدية، مع إيلاء التمثيل الواجب للمشتريات التي تتم في المكاتب القطرية والمقر الرئيسي.

<sup>23</sup> وثيقة لمساعدة مقدمي العطاءات على فهم ما هو مطلوب منهم وتسهيل تقييم العروض.

<sup>24</sup> يتحمل المسؤول عن الميزانية المسؤولية ويخضع للمساءلة عن ضمان أن استخدام موارد المشروع يتوافق مع قواعد ولوائح منظمة الأغذية والزراعة والإجراءات المالية.

<sup>25</sup> لجنة فتح العطاءات هي لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص لتسهيل فتح العطاءات بشكل علني.

191- ولوحظ أن وثائق الشروط المرجعية في 49 في المائة من حالات الشراء المباشر و58 في المائة من حالات المنح الاستثنائية، لم يتم تحميلها في النظام العالمي لإدارة الموارد. ولم يتم تحميل الموافقة الفنية في النظام العالمي لإدارة الموارد في 67 في المائة من حالات الشراء المباشر، و53 في المائة من حالات المنح الاستثنائية.

192- وبالمثل، لم تكن وثيقة موافقة المسؤول عن الميزانية متوفرة في النظام العالمي لإدارة الموارد في 73 في المائة من حالات الشراء المباشر و62 في المائة من حالات المنح الاستثنائية. ولم يتم العثور على وثيقة التقييم في 40 في المائة من حالات المنح الاستثنائية. ولم يتم تحميل مستند التبرير في النظام العالمي لإدارة الموارد في 71 في المائة من حالات الشراء المباشر.

193- ولوحظ أنه في معظم الحالات كما هو مفصل أعلاه، لم تكن هذه الوثائق الحاسمة متاحة للتدقيق ضمن مجموعة الوثائق المرتبطة/المرفقة بأمر الشراء.

194- ولا تضمن الطريقة الحالية لتنفيذ عمليات الشراء ضمن النظام العالمي لإدارة الموارد سهولة توافر الوثائق الهامة المتعلقة بالمشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد آلية مراقبة حاسمة لضمان الامتثال المتسلسل لكل خطوة من خطوات الإجراءات المالية المنصوص عليها في دليل منظمة الأغذية والزراعة بشأن أمر الشراء من بدايته إلى إغلاقه.

195- ولاحظنا أيضاً أن خطة المشتريات السنوية يتم إعدادها وصيانتها خارج النظام العالمي لإدارة الموارد، وبالتالي، لم يكن من الممكن ربط أوامر الشراء بخطة المشتريات السنوية. ونتيجة لذلك، فإن هدف إعداد خطة المشتريات السنوية لتحديد أولويات المشتريات وزيادة الكفاءة في عملية الشراء، لا يمكن تحقيقه أو رصده بسهولة.

196- ولاحظنا أن التماس العطاءات يتم من خلال نظام In-Tend، الذي لم يتم دمجها أيضاً بالنظام العالمي لإدارة الموارد. وحتى تقييم العطاءات المستلمة من خلال نظام In-Tend يتم إجراؤه خارج النظام، مع عدم وجود آلية لإعلام مقدمي العطاءات تلقائياً في ما يتعلق بنتائج العطاءات، بما في ذلك سبب عدم الاختيار.

197- وقبلت دائرة خدمات المشتريات حقائق عدم إدراج الموردين المسجلين في بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات في النظام العالمي لإدارة الموارد، والحاجة إلى إضافة بيانات الموردين. ووافقت الإدارة أيضاً على الحاجة إلى نظام مشتريات متكامل وذكرت أن العمل قد تم إدراجه ضمن نطاق خارطة طريق تحويل التخطيط للموارد المؤسسية.

التوصية 22: نوصي بالتخطيط لنظام مشتريات متكامل وتنفيذه بطريقة محددة زمنياً، بحيث تتم معالجة نقاط الضعف الرقابية المعروفة الموجودة في نظام المشتريات. وسيشمل ذلك دمج تخطيط المشتريات ضمن عملية الشراء الشاملة، وكذلك توفر وثائق الشراء الكاملة لعمليات تحديد المصادر الرئيسية.

198- قبلت الإدارة التوصية.

## الخلاصة

199- على الرغم من أن النظام العالمي لإدارة الموارد يعتمد على نظام التخطيط للموارد المؤسسية لـ Oracle (مجموعة الأعمال الإلكترونية)، إلا أنه لم يعمل كحل متكامل للتخطيط للموارد المؤسسية. ويشكل النظام العالمي لإدارة الموارد جزءاً من النظام الإيكولوجي الأكبر لتكنولوجيا المعلومات المستخدم داخل المنظمة لوظائفها المتنوعة. ولا يزال وضع الكشوف المالية يتطلب تدخلاً يدوياً واسع النطاق. وتم إنشاء ميزان المراجعة من النظام العالمي لإدارة الموارد كتنفيذ في

شكل ملف نص عادي، تم استيراده بعد ذلك إلى برنامج MS Excel، بمجهود كبير. ولم تكن المشتريات جزءًا لا يتجزأ من النظام العالمي لإدارة الموارد، حيث تم إجراء التماس العطاءات وجمع وثائق العطاءات وكذلك تقييمها خارج النظام العالمي لإدارة الموارد.

## جيم- نتائج مراجعة الامتثال

### المساواة بين الجنسين

200- قامت الأمم المتحدة، كجزء من استراتيجيتها على مستوى المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين، بمراجعة تمثيل المرأة في منظومة الأمم المتحدة بحسب الكيان في عام 2015، وتعهدت بالوصول إلى التكافؤ في المساواة بين الجنسين في القوى العاملة.

201- تنص الخطة الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين بأنه يتعين على المراكز والشعب والمكاتب (الميدانية وفي المقر الرئيسي) أن تجري تقييمًا للشؤون الجنسانية كل أربع سنوات من أجل تقييم مدى تعميم المنظور الجنساني في عملها ويُطلب منها أيضًا وضع خطة عمل للمتابعة من أجل معالجة الفجوات المحددة، ووضع الأولويات وتخصيص الموارد لتعميم المنظور الجنساني على مستوى الشعب والمكاتب.

202- ولاحظنا من خلال فحص سجلات المكتب الإقليمي الفرعي في تونس والممثلات في كولومبيا وإثيوبيا ولبنان والسودان، أنه لم يتم إجراء عملية تقييم للشؤون الجنسانية التي كان من المقرر إجراؤها كل أربع سنوات. وقد أثر عدم إجراء عملية التقييم هذه على تحديد الفجوات وتخصيص الموارد لمعالجة الفجوات. وقبلت المكاتب أن هذه العملية لم تتم، وذكرت أنها ستجري عملية تقييم الشؤون الجنسانية قريبًا.

203- ولاحظنا أيضًا أنه في مكاتب إثيوبيا ولبنان والمكسيك والسودان، لم يتم تحقيق المساواة بين الجنسين بنسبة 50 في المائة. وفي مكتب المكسيك، لوحظ أن المساواة بين الجنسين لم تكن متوفرة في جميع الكوادر، بينما لوحظ في لبنان وإثيوبيا والسودان أن المساواة بين الجنسين لم تتحقق، ووجد أنها انخفضت على مدى ثلاث سنوات، من 41 في المائة إلى 19 في المائة في عام 2022. وقد أثر ذلك على تحقيق سياسة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين. وقبلت المكاتب أنه لم يتم تحقيق المساواة بين الجنسين وذكرت أنه يجري اتخاذ خطوات لمعالجة هذه القضية.

التوصية 23: نوصي بإجراء عملية تقييم المساواة بين الجنسين في أقرب وقت ممكن واتخاذ التدابير المناسبة للتمثيل العادل بين الجنسين في القوى العاملة في المنظمة.

204- قبلت الإدارة التوصية.

## إدارة الأصول

205- ينص دليل إدارة أصول منظمة الأغذية والزراعة على مسك سجلات للأصول، تحتوي على قائمة واسعة النطاق من الأصول التي استوفت متطلبات الإدراج. ويجب أن يتضمن سجل الأصول وصفًا للصف والقيمة والموقع والمعلومات الأخرى. وإن معرفة الموقع الفعلي لكل أصل يسمح للمنظمات بتتبع أصولها ويقلل من مخاطر خسارتها أو سرقتها أو وضعها في غير محلها. ويجب التحقق من سجل الأصول في كل مكتب ميداني وفي المقر رئيسي كل عام.

206- وقمنا بمراجعة سجل أصول المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكولومبيا وإثيوبيا والمكسيك والسودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية ولاحظنا أوجه القصور التالية:

- (1) لم يحتفظ مكتب جمهورية فنزويلا البوليفارية بأي سجل للأصول؛
- (2) وفي المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكولومبيا، لم يتضمن التحقق المادي من الأصول شهادة القائمة المرجعية<sup>26</sup> من الجهة الوصية على الأصول؛
- (3) وفي المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكولومبيا وإثيوبيا والمكسيك والسودان، لم يتضمن سجل الأصول التفاصيل الأساسية للأصول مثل الموقع والرقم التسلسلي وأرقام العلامات وما إلى ذلك؛
- (4) وفي المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكولومبيا، في بعض الحالات، ظهرت الأصول نفسها مرتين في سجل الأصول.

207- ردّت الإدارة بأنها ستقوم بتحديث موقع الأصول. وفي ما يتعلق بالأرقام التسلسلية المفقودة، ذكر مكتب كولومبيا أن الأصول مخصصة لمشاريع وكان هناك تأخير في الحصول على الأرقام التسلسلية وتحديث سجل الأصول. وفي ما يتعلق بالأصول المكررة، ذكرت الإدارة أنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الأصول المكررة.

208- وإننا نرى أن أوجه القصور في سجل الأصول ناتجة عن ضعف الضوابط الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإن الإبلاغ غير الصحيح يمكن أن يؤثر على الحفاظ على أصول المنظمة وتوافرها.

التوصية 24: نوصي بتحديث سجلات أصول المكاتب القطرية بانتظام بجميع المعلومات المطلوبة، وتعزيز الضوابط الداخلية المتعلقة بجمع البيانات المتعلقة بالأصول لضمان التوثيق الموثوق والكامل.

209- قبلت الإدارة التوصية.

## ضمانات الأداء والمدفوعات المقدمة

210- تنص الخطوط التوجيهية في دليل منظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة العقود لعقود الخدمة والاتفاقيات الإطارية على أن ضمانات الأداء مطلوبة لجميع العقود أو عقود البناء عالية القيمة والمعقدة تقنيًا لضمان أداء العقد، بما في ذلك خلال فترة الصيانة/فترة المسؤولية عن العيوب.

<sup>26</sup> يجب أن يشهد الموظف المسؤول عن الأصول أنه قد تم التحقق فعليًا من الأصول وفقًا لسجل الأصول، وأن سجل الأصول كامل وصحيح اعتبارًا من تاريخ التوقيع.



211- وأظهرت مراجعة السجلات المتعلقة بأوامر الشراء الصادرة عن مكتب المكسيك للفترة 2021-2022 أن 92 موردًا / مقاولًا حصلوا على أوامر شراء بقيمة 342,038 دولارًا أمريكيًا. ومع ذلك، لوحظ أنه لم يتم الحصول على ضمانات الأداء في ما يتعلق بأي من أوامر الشراء.

212- ويجوز لسلطة المشتريات الموافقة على الدفعات المقدمة دون ضمان مالي في الحالات التي تم فيها تأكيد توافر التمويل من قبل المسؤول عن الميزانية، في حالات معينة مثل الشروط التجارية المقبولة عمومًا، وحجوزات الفنادق، والمعاملات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمعاملات مع الوكالات الحكومية، وفي أي ظروف استثنائية أخرى.

213- وعندما يعتبر المشتري أن الدفعة المقدمة هي الوسيلة الفعالة الوحيدة للقيام بالمشتريات ويرى أن المخاطر المرتبطة بالمنظمة ضئيلة، يجوز دفع دفعة مقدمة بحد أقصى 20 في المائة من قيمة العقد، دون ضمان مالي، ويمكن أن يوافق عليها رئيس دائرة خدمات المشتريات.

214- وقمنا بمراجعة الدفعات المقدمة التي أجراها المكتب القطري في المكسيك، ولاحظنا أن 17 دفعة (7 في عام 2021 و 10 في عام 2022) تبلغ قيمتها 431,033.57 دولارًا أمريكيًا تم إجراؤها دون الحصول على الضمانات اللازمة. ولاحظنا أيضًا أنه من بين هذه الحالات الـ 17، تم سداد دفعات مقدمة بنسبة 100 في المائة في 9 حالات، على عكس القواعد التي تسمح بدفع مقدمة بقيمة تصل إلى 20 في المائة فقط. وعلاوة على ذلك، لم يتم الحصول أيضًا على ضمانات الأداء لهذه الدفعات المقدمة.

215- وذكر المكتب القطري في المكسيك في رده أنه يتم إجراء بعض التحقيقات قبل تقديم الدفعة المقدمة، ووجد بالنظر في الحصول على ضمانات الأداء للمدفوعات المقدمة المستقبلية.

216- ويضمن ضمان الأداء المصلحة المالية للكيان أثناء تنفيذ العقد وفترة صيانته/فترة المسؤولية عن العيوب. كما يقي ذلك أيضًا من الخسارة التي قد تتكبدها المنظمة، في حالة اتخاذ قرار بدفع دفعة مقدمة للبائع، إلى الحد المسموح به بموجب القواعد.

التوصية 25: نوصي بالحصول على ضمانات الأداء في جميع الحالات وفقًا للوائح المعمول بها لضمان المصلحة المالية للمنظمة خلال فترة التعاقد وفترة الصيانة/المسؤولية عن العيوب.

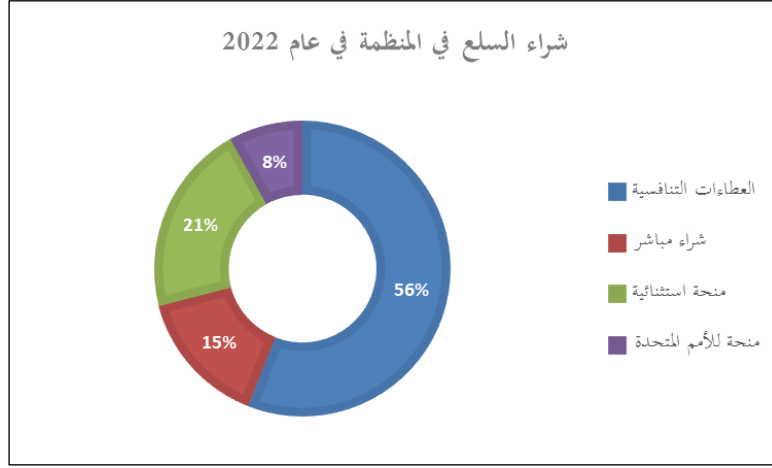
التوصية 26: نوصي بوضع ضوابط لضمان منح الدفعات المقدمة للبائعين بشكل صارم وفقًا للخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة.

217- قبلت الإدارة التوصيتين.

### حالات الشراء المباشر

218- تنص سياسة المشتريات في منظمة الأغذية والزراعة على أن إجراء التماس تنافسي يعتبر المعيار لضمان عملية شراء عادلة وشفافة وفعالة. ويجب أن يسبق التخطيط الكافي أي عملية شراء لإتاحة الوقت اللازم للاختيار التنافسي. وفي حالات استثنائية، عندما لا يكون إجراء التماس التنافسي ممكنًا ولا يفي بكفاءة وفعالية بمصالح المنظمة وأهدافها، يجوز إجراء المشتريات دون منافسة.

219- ولاحظنا أن إجمالي مشتريات المنظمة السنوية من السلع لعام 2022 بلغ حوالي 699 مليون دولار أمريكي. ويوضح ويبين الرسم البياني أدناه توزيع المشتريات حسب نوع المنح.



220- ولاحظنا أن المنظمة اشترت 15 في المائة من السلع من خلال عمليات الشراء المباشر.<sup>27</sup>

221- وبينما وافقت الإدارة على أن الشراء المباشر قد ينطوي على مستوى أعلى من المخاطر، ذكرت أن المشتريات التي تم تنفيذها كانت لحالات الطوارئ وأن هناك لجان مشتريات إشرافية تضمن أن هذه المشتريات مبررة.

222- وتتحمل لجنة المشتريات المحلية ولجنة المشتريات في المقر الرئيسي مسؤولية مراجعة أسباب/مبررات الشراء المباشر، التي تم تفصيلها في النموذج القياسي الذي قدمته لجنة المشتريات المحلية/لجنة المشتريات في المقر الرئيسي، والذي يؤيد ذلك إذا كان له ما يبرره. ويجب تحميل هذه التفاصيل في النظام العالمي لإدارة الموارد. ولاحظنا أن التفاصيل الكاملة المتعلقة بهذه المشتريات المباشرة لم تكن متوفرة في النظام العالمي لإدارة الموارد. ولم تتمكن أيضًا من العثور على مبررات كافية في الوثائق التي تم تحميلها في النظام العالمي لإدارة الموارد لتطبيق الظروف الاستثنائية.

223- وتوفر الطلبات المقدمة من قبل لجنة المشتريات المحلية/لجنة المشتريات في المقر الرئيسي بطريقة موحدة جميع المعلومات اللازمة للجنة ذات الصلة للموافقة على عملية الشراء، وعلى هذا النحو تعتبر الوثائق الداعمة الأكثر صلة التي سيتم تحميلها في النظام العالمي لإدارة الموارد، قبل موافقة سلطة المشتريات. وذكرت الإدارة في ردها أن الإدارة ستوجه المشترين لتحميل طلب لجنة المشتريات المحلية/لجنة المشتريات في المقر الرئيسي المعتمد على النظام العالمي لإدارة الموارد بشكل منهجي.

224- ولاحظنا أن سياسة المنظمة تنص على كل مستوى من مستويات السلطة المفوضة، وحدود مشتريات محددة للمنح التنافسية والمنح الاستثنائية. ومع ذلك، لم يكن هناك حد منفصل مسموح به للشراء محدد لعمليات الشراء المباشر. ولاحظنا أن الحدود التي تطبقها سلطات المشتريات على المشتريات المباشرة كانت أيضًا نفس الحدود التي تطبقها على المنح التنافسية.

<sup>27</sup> المشتريات التي يمكن، في ظل ظروف معينة، ورهنًا بالمراجعة والموافقة المناسبة، أن تتم مباشرة مع بائع واحد عندما لا تلي عملية التماس العطاءات التنافسية مصالح وأهداف المنظمة بكفاءة وفعالية.

225- وذكرت الإدارة في ردها أن الشراء المباشر يندرج تحت "المنحة الاستثنائية" في قسم الدليل؛ ومع ذلك، لم يتم النص على ذلك صراحةً في المرفق جيم-1 وتم الاتفاق على تعديل المرفق.

التوصية 27: نوصي بأن تقوم إدارة المنظمة بمواصلة تشجيع المشتريات العامة التنافسية واتخاذ خطوات للحد من استخدام المنح الاستثنائية/المشتريات المباشرة مع ضمان متطلبات التوثيق بشكل صارم في النظام العالمي لإدارة الموارد.

التوصية 28: نوصي بأن تقوم المنظمة بتعديل دليلها ليحدد على وجه التحديد تفويض حدود المشتريات المقبولة على أساس المخاطر للشراء المباشر.

226- قبلت الإدارة التوصيتين.

### الرقابة الداخلية

227- تشمل الرقابة الداخلية مجموعة شاملة من السياسات ومعايير السلوك والسلوكيات والعمليات والأنظمة التي تم وضعها لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية. ويتمثل الغرض من الإبلاغ عن حالة الرقابة الداخلية في المنظمة في زيادة الشفافية وثقة أصحاب المصلحة والشركاء.

### إدارة النقد

228- تتطلب أفضل الممارسات إجراء عملية عدّ النقود غير معلنة مرة واحدة على الأقل في الشهر. ومن شأن عمليات عدّ النقود غير المعلنة هذه أن تعطي تأكيداً على وجود التمويل فعلياً في الصندوق في حوزة الوصي المعني. ولوحظ أنه لم يتم تنفيذ عمليات التحقق غير المعلنة بأي وتيرة محددة في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكولومبيا وإثيوبيا، حيث لم تكن هناك لوائح للمنظمة بشأن عمليات عدّ النقود غير المعلنة. وكان رد الإدارة منتظراً.

التوصية 29: نوصي بأن تقوم المنظمة بتعزيز ضوابطها الداخلية المتعلقة بالتحقق غير المعلن من عدد النقود.

229- قبلت الإدارة التوصية.

### الفواتير غير المتطابقة

230- يتم في بعض الأحيان شراء السلع أو الخدمات دون معالجة أمر شراء رسمي في النظام العالمي لإدارة الموارد، ويصدر المورد الفاتورة عند استلام البضائع أو تقديم الخدمات. وتؤدي حالات الشراء هذه إلى فواتير "غير متطابقة" وتغطي عادة الترتيبات مع الموردين الخارجيين، أو سداد المصروفات الصغيرة للموظفين. وتنص القاعدة المالية السارية على أنه فقط عندما تكون النفقات أقل من 1 000 دولار أمريكي، أو أقل من 500 دولار أمريكي للعناصر الجذابة، يمكن استخدام فاتورة غير متطابقة. والفاتورة غير المطابقة لا تنطبق على النفقات المتكررة على مدار السنة التقويمية، مثل عقد خدمات يتم تصفيتها على مدار العام، ويجب استخدام أمر شراء رسمي من خلال النظام العالمي لإدارة الموارد في جميع هذه الحالات.

231- ولاحظنا أن المكتب الإثيوبي استخدم فواتير غير متطابقة في 110 مناسبات بين عامي 2020 و2021 لمبالغ تتجاوز 1 000 دولار أمريكي، مع أعلى قيمة شراء غير متطابقة تبلغ 22 850 دولاراً أمريكياً. وبلغ إجمالي هذه الفواتير

373 890 دولارًا أمريكيًا. كما تم استخدام الفواتير غير المتطابقة للنفقات المتكررة على خدمات على مدار العام (مثل فواتير الكهرباء والمياه).

232- ردت الإدارة بأنه تم بذل الجهود لضمان امتثال عمليات المشتريات للقواعد.

التوصية 30: نوصي بتعزيز الضوابط الداخلية بطريقة محددة زمنيًا لضمان عدم السماح بأي عمليات شراء غير مؤهلة وغير متطابقة.

233- قبلت الإدارة التوصية.

### إدارة السفر

234- يجب تقديم مطالبات نفقات السفر خلال شهر واحد بعد انتهاء الرحلة. وقد يؤدي التأخير في تقديم المطالبات إلى خصم سلف السفر من راتب الموظف. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الموظفين الذين يتم إرسالهم في رحلة عمل إعداد وتقديم تقرير المهمة في غضون أسبوع واحد من انتهاء السفر.

235- وقمنا بمراجعة مطالبات السفر المقدمة ولاحظنا ما يلي:

(1) قُدمت 364 مطالبة سفر بقيمة 39 342 دولارًا أمريكيًا من قبل الموظفين بعد شهر واحد من انتهاء الرحلة في مكتب كولومبيا. كما لوحظ تأخير في تقديم تقارير المهمة لـ 22 رحلة في عام 2022.

(2) وفي مكتب المكسيك، قُدمت 6 مطالبات سفر في عام 2022، مع تأخيرات تتراوح بين 76 يومًا و161 يومًا. وكان هناك تأخيرات في تقديم تقرير المهمة في ما يتعلق بـ 49 رحلة في عام 2022.

(3) وفي المكتب القطري بإثيوبيا، كانت هناك 23 مطالبة سفر بقيمة 16 062 دولارًا أمريكيًا معلقة، مع تأخيرات تتراوح بين يومين و190 يومًا.

236- وذكر مكتب كولومبيا أنه سيتم تعزيز المتابعة الدورية للأرصدة المستحقة أو السلف المتعلقة بالسفر. وقبل مكتب المكسيك وإثيوبيا هذه الملاحظة. وذكر مكتب إثيوبيا كذلك أن بعض المطالبات تأخرت بسبب الصراعات في المنطقة، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم التأخير.

التوصية 31: نوصي بمراجعة مطالبات السفر بانتظام، واتخاذ الإجراءات لتسوية السلف المستحقة، بما يتماشى مع قواعد منظمة الأغذية والزراعة.

## دال - إقرارات الإدارة

237- تنص اختصاصات المراجع الخارجي على الإفصاح عن المعلومات الهامة. وفي هذا الصدد، قدمت الإدارة إقرارات بشأن حالات الغشّ ودفع الإكراميات (الملحق 4).

## هاء- شكر وتقدير

238- نود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام والإدارة العليا والموظفين على تعاونهم خلال مراجعتنا.

السيد **Girish Chandra Murmu**

16 أكتوبر/تشرين الأول 2023

المراقب المالي والمراجع العام للهند

## الملحق 1: التغييرات التي تم إجراؤها بناء على توصيات المراجعة

تم قبول الملاحظات التالية من قبل الإدارة وأجريت التعديلات/الإفصاحات اللازمة في الكشوف المالية:

- (1) اعترفت المنظمة بالمساهمات المتعددة السنوات بقيمتها الحالية الصافية لتعكس القيمة المنصفة للمستحقات في الأجل الطويل. وبالتالي، تراجعت الإيرادات من الاشتراكات المقررة بمقدار 0.12 مليون دولار أمريكي في عام 2022، و0.05 مليون دولار أمريكي في عام 2021، فيما تراجعت المساهمات الطوعية بمقدار 58.30 مليون دولار أمريكي في عام 2022 و15.77 مليون دولار أمريكي في عام 2021.
- (2) وجرى تعديل مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها تحت الحاشية 7 لتبلغ 5.75 مليون دولار أمريكي عبر منح مخصصات إضافية لضريبة القيمة المضافة المشكوك في تحصيلها بمقدار 3.40 مليون دولار أمريكي في الكشوف المالية المعدلة.
- (3) أعيد إدراج الأرقام المتعلقة بالنباتات والبذور لعام 2021 تحت الحاشية 20.9 حيث بلغت قيمتها 49.67 مليون دولار أمريكي، عبر حسم 0.31 مليون دولار أمريكي من المبلغ السابق المبلغ عنه والذي يعادل 49.98 مليون دولار أمريكي.

الملحق 2: مستحقات ضريبة القيمة المضافة تحت التحصيل

دولار أمريكي	موجز
6 895 819.02	رصيد ضريبة القيمة المضافة حتى نهاية عام 2019
893 929.22	باستثناء إعادة تقييم العملات الأجنبية لعام 2019
4 990 185.77	الاعتمادات المستردة بين عامي 2020 و 2021
1 854 755.60	الاعتمادات المستردة بين عام 2020 و 2021 والمرتبطة بنفقات فترة 2020 - 2021
4 654 318.07	مجموع المخصصات

### الملحق 3

(أوجه القصور في التخطيط للموارد المؤسسية وفقاً لتقرير الدراسة بشأن تحديث خارطة طريق التخطيط للموارد المؤسسية في منظمة الأغذية والزراعة بتاريخ 21 فبراير/شباط 2021)

الرقم	القسم	المسألة/أوجه القصور كما هي مذكورة في القسم المحدد من التقرير
1	3-1-3	عدم ربط الميزانية بالأنشطة الأخرى ونتائجها.
2	3-1-3	هناك نظامان قيد الاستخدام حالياً: نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية والنظام العالمي لإدارة الموارد. وتتم إدارة دورة تقييم المشاريع في نظام معلومات إدارة البرامج الميدانية، في حين يتم تسجيل النفقات في النظام العالمي لإدارة الموارد. ولا يتكامل النظامان مع بعضهما البعض، وبالتالي فإن الإدارة القائمة على النتائج غير ممكنة في ظل النظامين الحاليين. ويتعين إجراء الكثير من التدخل اليدوي/العمل غير المتصل (على سبيل المثال، تطوير أدوات مخصصة قائمة على برنامج Excel).
3	3-1-3	عدم تطبيق وحدة مراقبة الميزانية في نظام التخطيط للموارد المؤسسية. يتم حساب ميزانيات المشروع على جداول بيانات Excel ويتم تحليلها يدوياً، بدون تحديد الميزانية في النظام. وإن البيانات اللازمة لتخطيط الموازنة غير متوفرة ويتم حسابها خارج النظام.
4	4-1-3	تُعتبر عملية المشروع حتى التسليم أمراً بالغ الأهمية لنجاح المشاريع، وبالتالي تتطلب قدرًا كبيراً من الاهتمام والتحليل. وتشير الاستنتاجات المستخلصة من التحليل إلى أنه تم تحقيق تحسن طفيف منذ دراسة خارطة طريق التخطيط للموارد المؤسسية السابقة التي أجريت في عام 2017.
5	5-1-3	بدأت مبادرة PROMYS منذ بضع سنوات. ويتمثل الهدف من تنفيذ PROMYS في جمع جميع الموارد القائمة على المشاريع من المساهمات الطوعية والاشتراكات المقررة من الميزانية العادية من أجل تحسين الإدارة العامة للمشاريع والبرامج.
6	1-3-3	نظراً للتطور الكبير الذي شهده مركز الخدمات المشتركة خلال السنوات القليلة الماضية، فقد سلطت الزيادة في سياسة اللامركزية الضوء على الحاجة إلى اتخاذ قرار استراتيجي بشأن الوظائف التي ستتم إدارتها مركزياً من أجل تحسين الكفاءة وتحقيق مستوى أعلى من التوحيد القياسي.
7	2-3-3	تود المنظمة الاستفادة من وجود مركز عالمي للخدمات المشتركة لتحقيق وفورات الحجم للمعاملات منخفضة القيمة حيثما أمكن ذلك. والمسألة المتعلقة بهذا النشاط هي إيجاد التوازن الصحيح بين العمليات التي ينبغي أن تكون مركزية من خلال مركز الخدمات المشتركة وتلك التي ينبغي أن تظل على المستوى القطري.
8	4-3-3	مستوى مرتفع من تجزئة النظم في عدد كبير من العمليات... انخفاض جودة البيانات.
9	4-3-3	ملكية السياسة غير واضحة بين شعبة الخدمات اللوجستية وشعبة الشؤون المالية في ما يتعلق بإدارة الأصول والمخزون (نقل الملكية من شعبة الشؤون المالية إلى شعبة الخدمات اللوجستية قيد المناقشة حالياً).
10	4-3-3	يخضع دعم تخصيص التكلفة للأقسام التشغيلية للمراجعة من قبل مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد لفهم الدوافع والصيغ الجديدة - اتفاق ورؤية محدودان بشأن نموذج تخصيص تكاليف الدعم.



الرقم	القسم	المسألة/أوجه القصور كما هي مذكورة في القسم المحدد من التقرير
11	4-3-3	لا يقوم مركز الخدمات المشتركة بتنفيذ أنشطة الامتثال في الوقت الحالي لعمليات سلسلة التوريد الشاملة في المنظمة، ولا توجد وظيفة امتثال حاليًا.
12	4-3-3	المركزية مقابل اللامركزية: لم تحدد المنظمة بعد العناصر التي تحتاج إلى مركزية في مركز الخدمات المشتركة من وجهة نظر استراتيجية (على سبيل المثال، إدارة العقود، وإدارة أوامر الشراء، وما إلى ذلك). - التأثير: • عمليات مجزأة واحتمال عدم الكفاءة وعدم الدقة. • الافتقار إلى الملكية الوظيفية وأفضل الممارسات في العمليات.
13	4-3-3	النظام العالمي لإدارة الموارد الحالي غير متوافق تمامًا مع متطلبات السياسات. ويمكن أن تختلف العمليات التشغيلية في التخطيط للموارد المؤسسية عن سياسات المنظمة.
14	4-3-3	عملية الموافقة على سير عمل المشتريات لا تتوافق تمامًا مع المنظمة ولا يغطيها النظام بالكامل.
15	4-3-3	لا يوجد مستودع/نظام متكامل للوثائق عبر عملية الدفع للمصدر - التأثير - جودة البيانات وفقدان البيانات المحتمل.
16	4-3-3	يتم التخطيط للمشتريات حاليًا خارج النظام وبطريقة غير مدججة ضمن العملية الشاملة.
17	4-3-3	تتم إدارة البيانات الرئيسية للموردين من خلال مصادر مختلفة (على سبيل المثال، بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، وجداول البيانات، والبريد الإلكتروني، والنظام العالمي لإدارة الموارد، وما إلى ذلك) مع التأثير الناتج على جودة البيانات وفعالية العملية. وإن إدارة البيانات الرئيسية للموردين مجزأة وغير منظمة (على سبيل المثال، يتم تسجيل حوالي 20 في المائة فقط من إجمالي سجلات الموردين على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات).
18	4-3-3	يجب تصنيف البيانات الرئيسية للموردين بشكل أفضل وفقًا لأنواع الموردين المحددة (على سبيل المثال، المستفيدين من التحويلات النقدية مقابل الآخرين، مثل خطابات الاتفاق).
19	4-3-3	هناك حد أدنى من التكامل بين بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات ونظام In-Tend، وهو يقتصر على البيانات الأولية للغاية واللازمة لإدارة الموردين.
20	4-3-3	المرحلة النهائية من عملية تحديد المصادر يدوية بالكامل، دون أي دعم من النظام (على الرغم من أنها تتبع سياسات المنظمة).
21	4-3-3	إدارة العقود غير مدعومة من قبل أي نظام، وبالتالي تتطلب جهدًا يدويًا مكثفًا. - التأثير - تأثيرات سلبية على أنشطة المشتريات النهائية (على سبيل المثال، الإيصالات والفواتير).
22	4-3-3	تحتاج عملية إدارة خطابات الاتفاق، ضمن نظام التخطيط للموارد المؤسسية، إلى إعادة تعريف من أجل استيعاب خصوصيات خطابات الاتفاق. وتم تنفيذ عملية التخطيط للموارد المؤسسية الحالية لإدارة عملية السياسات القياسية للقسم 502 من دليل الإجراءات الإدارية للمنظمة. ولم يتم تحديد مسؤوليات العملية ونسب الترخيص بشكل واضح.
23	4-3-3	لم يتم تحديد حدود الأهلية للحصول على خطابات الاتفاقات بشكل واضح، مما يسمح لمنظمات الأعمال بمحاولة الاستفادة من شروط الدفع الأفضل المقدمة من خلال خطابات الاتفاقات.
24	4-3-3	يتم إنشاء طلبات الشراء خارج النظام ولا يتم تتبعها دائمًا في نظام التخطيط للموارد المؤسسية.

الرقم	القسم	المسألة/أوجه القصور كما هي مذكورة في القسم المحدد من التقرير
25	4-3-3	بشكل عام، لا توجد ملكية وظيفية لأوامر الشراء للعملية الشاملة في المنظمة (من الإنشاء إلى الاستلام والفوترة). وفي بعض الحالات، يتولى مركز الاتصال في مراكز الخدمات المشتركة ملكية إنشاء أمر الشراء، ولكن الأدوار والمسؤوليات غير محددة بوضوح.
26	4-3-3	غالبًا ما يتم إنشاء أوامر الشراء قبل الحصول على البيانات الرئيسية للمورد وإجراء أي تقييم للمورد.
27	4-3-3	يتم إنشاء أوامر الشراء بشكل أساسي للالتزام المالي من أجل توليد المدفوعات الفعلية. ولا توجد سوى ملكية وظيفية جزئية محددة لإدارة دورة حياة أوامر الشراء.
28	4-3-3	في حالات مختلفة، لا تتم إدارة إيصالات السلع أو أنه تتم إدارتها دون الرجوع إلى تاريخ الاستلام الفعلي.
29	4-3-3	لا يتم دمج عملية الاستلام بشكل كامل مع الأنشطة الأولية (على سبيل المثال، إنشاء إشعار الشحن المسبق من قبل المورد)
30	4-3-3	تتم معالجة الفواتير بشكل أساسي يدويًا (باستثناء فواتير خطابات الاتفاق، التي يتم إنشاؤها تلقائيًا).
31	4-3-3	عدم وجود إجراء مؤسسي محدد ووحدة تتبع في النظام المؤسسي لإدارة المخزون.
32	4-3-3	تم إنشاء وظيفة إدارة الأسطول منذ عام واحد فقط. لذلك، لا يوجد حاليًا برنامج منظم لإدارة الأسطول ولا ونظم مصاحبة له.
33	4-3-3	لا توجد في منظمة الأغذية والزراعة أي أداة للحجز الذاتي. وإن القواعد التي تحكم حجز السفر معقدة ومتعددة الطبقات لدرجة أن تكوين النظام يصبح صعبًا ومكلفًا للغاية من خلال الحلول والأدوات القياسية. التأثير - زيادة تكلفة صيانة النظام.
34	4-3-3	الخدمات اللوجستية: تتم تغطية إدارة السفر من خلال نظام شامل يأخذ في الاعتبار معظم الممارسات والإجراءات الموضحة في السياسة. ومع ذلك، فإن إدارة الأسطول والمخزون فيها فجوات كبيرة في النظام والعمليات. وتفتقر إدارة الأسطول إلى نظام منظم لأنه تم إنشاؤها كوظيفة فقط في العام الماضي وما زالت في طور الإعداد. وتتميز إدارة المخزون بشكل أساسي باستخدام جداول البيانات لتغطية معظم الأنشطة.
35	4-3-3	المشتريات: تعاني عملية الشراء من مشاكل تتعلق بالكفاءة والنزاهة بشكل عام بسبب تجزئة النظام بشكل كبير، من بين عوامل أخرى، (على سبيل المثال، بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات، ونظام In-Tend، والنظام العالمي لإدارة الموارد، وجداول البيانات)، والنقص الكامل أو الجزئي (اعتمادًا على الحالات) في الدعم في بعض مجالات العمليات ذات الصلة للغاية، مثل تخطيط المشتريات، والمصادر في المراحل النهائية، والموافقة على سير عمل المشتريات، وإدارة العقود، ومستودع الوثائق.
36	4-3-3	إدارة العقود: عملية إدارة العقود غير مدعومة حاليًا من قبل أي نظام. ويتم تنفيذ جميع الأنشطة خارج النظام وتتطلب مدخلات يدوية مكثفة.
37	4-3-3	سيستفيد مجال إدارة الموردين، بما في ذلك عمليات تسجيل الموردين وإدارة البيانات الرئيسية للموردين، من التحسينات المستقبلية المختلفة، بما أن العمليات لا تزال مدعومة على نظم مختلفة غير متكاملة تمامًا. وبالتالي، ويتطلب ذلك جهدًا متزايدًا لضمان اتساق البيانات الرئيسية وتحديثها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال منظمة الأغذية والزراعة تقوم بتقييم ما إذا كان سيتم تقديم iSupplier كبوابة خارجية،

الرقم	القسم	المسألة/أوجه القصور كما هي مذكورة في القسم المحدد من التقرير
		يمكن أن توفر العديد من الفوائد من حيث تحسين إدارة العلاقات مع الموردين وتعزيز تبادل البيانات بين مختلف الجهات الفاعلة في عملية الشراء. ولا تزال عملية تحديد المصادر بحاجة إلى تحسين عدة نقاط، حيث تم تغطية المرحلة التمهيديّة فقط بواسطة أداة In-Tend، وبالتالي لا يتم دعم الأجزاء المتبقية مثل التفاوض ومنح العقود أو تتبعها من خلال وظائف النظام. وتتطلب إدارة العقود وخطابات الاتفاقات مزيدًا من الاهتمام من حيث تعريف العملية وقدرة النظام من أجل الاستجابة الكاملة من خلال نهج متكامل لمتطلبات السياسات والأعمال.
38	4-3-3	إن عدم وجود آليات مختلفة لإعداد التقارير عن المشاريع، ضمن النظام البيئي الحالي للتخطيط للموارد المؤسسية، يمنع الإبلاغ عبر وداخل المشاريع الممولة من شريك واحد في الموارد.
39	4-3-3	لا تزال عملية الإغلاق في نهاية العام تتطلب العديد من الحلول اليدوية في عمليات إدارة الشؤون المالية والمحاسبة. التأثير: <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا تزال الأنشطة اليدوية التي تستغرق وقتًا طويلاً ضرورية.</li> <li>• زيادة خطر الخطأ بسبب الحلول اليدوية.</li> </ul>
40	4-3-3	لا يوجد تسجيل في الوقت الحقيقي لأصول المخزون ضمن عملية/نظام إدارة المخزون. ويتم تسجيل المخزون في نهاية العام بناءً على الجرد المادي.
41	4-3-3	عدم كفاية مستوى التفصيل عند الإبلاغ عن نفقات المشاريع.
42	4-3-3	لا يدعم نظام التخطيط للموارد المؤسسية تسجيل التصرف في الأصول ونقلها في الوقت المناسب، مما يزيد من مخاطر الأخطاء.
43	4-3-3	تم عملية الإبلاغ المالي جزئيًا على النظام، حيث يتم إنشاء موازين المراجعة وما إلى ذلك تلقائيًا، ولكن يتم الإعداد النهائي للحسابات المنشورة خارج النظام.
44	4-3-3	لا تتحمل شعبة الشؤون المالية حاليًا مسؤولية إعداد التقارير الإدارية أو اتخاذ القرارات على نطاق أوسع في ما يتعلق بتوزيع الموارد المالية.

## الملحق 4

### إقرارات إدارة المنظمة بشأن الإكراميات وحالات الغش والغش المفترض

#### ألف- الإكراميات في عام 2022

مكتب المنظمة في جنوب السودان - 172 455.31 دولارًا أمريكيًا لمختلف الموردين لتغطية فواتير الإخلاء الطبي والرعاية داخل المستشفى للأفراد المصابين.

مؤسسة Europe Assistance France SA - المورّد 245314 - 43 884.34 دولارًا أمريكيًا - للإخلاء الطبي لاثنين من موظفي المشاريع الوطنية.

مكتب المنظمة في أذربيجان - 10 155.63 دولارًا أمريكيًا لأطراف ثالثة لتغطية التكاليف المتعلقة بحادث سيارة تعرضت له مركبة رسمية تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في أذربيجان؛ ومن المتوقع أن يكون هناك تعويض جزئي أو كامل عن النفقات المتكبدة في الفترة 2021-2022. والمطالبة بموجب بوليصة تأمين الشركة الخاصة بمسؤولية الطرف الثالث هي في المراحل النهائية من عملية التسوية مع شركة التأمين.

#### باء- الحالات قيد المراجعة في عام 2020

الحالة 1: (أبلغ عنها سابقًا باسم الحالة 1 في رسالة عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا فوجد أن طرفًا ثالثًا استعان به مكتب قطري للمنظمة كمراقب قدم تقارير احتيالية تشير إلى تنفيذ سليم لمشروع ميداني. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. وفُرضت عقوبة الحرمان لمدة ثلاث سنوات على المورّد في 11 فبراير/شباط 2022. أُغلقت الحالة.

الحالة 2: (أبلغ عنها سابقًا باسم الحالة 2 في رسالة عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن أحد الموردين قدم إلى المنظمة مذكرات تسليم مزورة تحمل توقيعات موظفين من المنظمة لإثبات تسليم سلع لم تُسلم في الواقع. وتبلغ قيمة البضائع التي يُزعم أنها لم تسلم نحو 45 000 دولار أمريكي. ولم يتلق المورّد أي مدفوعات تتعلق بمذكرات التسليم المزورة. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. وفُرضت عقوبة الحرمان لمدة خمس سنوات على المورّد في 11 فبراير/شباط 2022. أُغلقت الحالة.

الحالة 3: (أبلغ عنها سابقًا باسم الحالة 4 في رسالة عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن مورّدًا قد قدم وثائق مزورة وأخفى ارتباطه بشركات أخرى تقدم عطاءات مشابها لعطاءات المنظمة الستة لتوفير المدخلات الزراعية. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات وفُرضت حرمانًا لأجل غير مسمى على المورّد. أُغلقت الحالة.

الحالة 4: (أبلغ عنها سابقًا باسم الحالة 5 في رسالة عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن مورّدًا قد قدم وثائق مزورة وأخفى ارتباطه بشركات أخرى تقدم عطاءات مشابها لعطاءات المنظمة العشرة لتوفير البذور. وقُدمت

المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات وفرضت حرماناً لأجل غير مسمى على المورد. أُغلقت الحالة.

الحالة 5: (أبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 6 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً ووجد أن مورداً قد قدم وثائق مزورة وأخفى ارتباطه بشركات أخرى تقدم عطاءات مشابهة لمنظمة لتوفير البذور. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات وفرضت حرماناً لأجل غير مسمى على المورد. أُغلقت الحالة.

## جيم- الحالات قيد المراجعة في عام 2021

الحالة 6: (أبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 14 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بشأن تواطؤ موظف مع موظف سابق للالتفاف على قواعد الموارد البشرية والمشتريات المعمول بها في منح خطابات الاتفاقات لمنظمة غير حكومية يعمل فيها الموظف السابق. وأكمل مكتب المفتش العام التحقيق وأثبت صحة الادعاءات. واستقال الموظف من المنظمة ووضعت مذكرة في ملف الموظفين. وحدد مكتب المفتش العام أدلة غير كافية لاستنتاج أن المنظمة غير الحكومية قد تورطت في سلوك خاضع للعقوبات. أُغلقت الحالة.

الحالة 7: (أبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 16 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن بائعين اثنين تواطأ في تقديم عطاءاتهما لأعمال البناء في مكتب ميداني. ولم يتم منح العقد المعني لأي من البائعين. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. وفُرضت عقوبة الحرمان لمدة ثلاث سنوات على المورد في 29 يونيو/حزيران 2022. أُغلقت الحالة.

الحالة 8: (أبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 17 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة المكلفين بمسؤوليات إدارية قد أصدر تعليمات إلى الموظفين الخاضعين لإشرافه لوضع وثائق مزيفة، أو أنه شارك عن علم في وضع تلك الوثائق المزيفة بغرض تأمين مقعد لأحد الأفراد على إحدى رحلات خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وفُرض تدبير تأديبي على الموظف بوقفه عن العمل من دون أجر لمدة أسبوع. أُغلقت الحالة.

الحالة 9: (أبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 19 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن أحد الشركاء المنفذين قد وضع وثائق مزورة لإثبات التوزيع الصحيح للسلع على المستفيدين كجزء من مشروع تموله المنظمة. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات. وأكملت دائرة خدمات المشتريات عملية إجراءات العقوبات. وفُرضت عقوبة الحرمان لمدة سنتين على المورد في 22 مارس/آذار 2022. أُغلقت الحالة.

الحالة 10: (أبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 20 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة المكلفين بمسؤوليات إدارية كان يعلم أن هناك موظفين تلقوا تعليمات بوضع وثائق مزيفة، وأنه من خلال تقاعسه عن اتخاذ أي إجراء قد شجع أو شارك عن قصد في وضع تلك الوثائق المزيفة بغرض تأمين مقعد لأحد الأفراد على إحدى رحلات خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وفُرض تدبير تأديبي على الموظف بوقفه عن العمل من دون أجر لمدة أسبوع. أُغلقت الحالة.

الحالة 11: (أبلغ عنها سابقاً على أنها الحالة 21 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقاً في ادعاءات بأن أحد موظفي المنظمة المكلفين بمسؤوليات إدارية كان يعلم أن هناك موظفين تلقوا تعليمات بوضع وثائق مزيفة، وأنه من خلال

تقاعسه عن اتخاذ أي إجراء قد شجع أو شارك عن قصد في وضع تلك الوثائق المزيفة بغرض تأمين مقعد لأحد الأفراد على إحدى رحلات خدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وفرض تدبير تأديبي على الموظف بوقفه عن العمل من دون أجر لمدة أسبوع. أُغلقت الحالة.

## دال- الحالات قيد المراجعة في عام 2022

الحالة 12: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 23 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر في تقديم عطاءاته بشأن توفير معدات زراعية سيشتريها مكتب قطري (انظر الحالة 13 أدناه). وأصدرت لجنة توقيع العقوبات تعليقًا مؤقتًا لكلا الشركتين، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 13: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 24 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر في تقديم عطاءاته بشأن توفير معدات زراعية (انظر الحالة 14 أدناه)، وأن البائع نفسه قدم وثائق مزورة في ما يتعلق بعطاء مختلف لمعدات زراعية (انظر الحالة 12 أعلاه والحالة 14 أدناه). وأصدرت لجنة توقيع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع المعني، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 14: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 25 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر في تقديم عطاءاته بشأن توفير مدخلات زراعية (انظر الحالة 13 أعلاه). وخلص مكتب المفتش العام في نهاية استعراضه إلى عدم كفاية الأدلة لإثبات صحة الادعاءات. أُغلقت هذه المسألة.

الحالة 15: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 26 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة قدم وثائق مزورة كجزء من تقديم عطاءه ردًا على إجراءين مختلفين للمشتريات وأن نفس البائع قد تواطأ مع بائع آخر في المنظمة في تقديم عطاءه في ما يتعلق بأحد إجراءات الشراء المذكورة أعلاه (انظر الحالة 22 أدناه). وأصدرت لجنة توقيع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 16: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 27 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة قدم وثائق مزورة كجزء من عطاءه لتوفير مدخلات زراعية. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات التي أصدرت إخطارًا بإجراءات العقوبات في 13 فبراير/شباط 2023. ولا تزال المسألة في انتظار إتمام إجراءات العقوبات.

الحالة 17: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 28 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موظفًا في المنظمة تواطأ مع عدة بائعين في اختيار عقود مواد ترويجية للمنظمة، ومنحها وإصدارها (انظر الحالات 18 و25 و26 و27 أدناه)، وكان للموظف علاقات أسرية وثيقة مع البائع. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 18: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 29 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا، وعلى الرغم من أنه لم يجد بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 17 أعلاه) في إعداد عطاءاته لمواد ترويجية، خلص التحقيق إلى أن المورد انتهك التزاماته بموجب مدونة قواعد سلوك الموردين للأمم المتحدة. وقُدمت المسألة إلى لجنة توقيع العقوبات التي أصدرت إخطارًا بإجراءات العقوبات في 13 فبراير/شباط 2023. ولا تزال المسألة في انتظار إتمام إجراءات العقوبات.

الحالة 19: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 30 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 20 أدناه) في إعداد عطاءه لبناء مراكز متعددة الاستخدامات. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 20: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 31 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 19 أعلاه) في إعداد عطائه لبناء مراكز متعددة الاستخدامات. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 21: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 32 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن أحد الموظفين تواطأ مع بائع لمنح عقد لأعمال البنية التحتية في ممثلة للمنظمة. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 22: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 33 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع بائع آخر (انظر الحالة 15 أعلاه) في إعداد عطائه لتوفير مدخلات زراعية. وأصدرت لجنة توقيع العقوبات تعليقًا مؤقتًا للبائع، بناءً على طلب مكتب المفتش العام. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 23: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 34 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد بأن أحد موظفي المنظمة قدم إقرارًا كاذبًا في ما يتعلق بمدفوعات إعانة الإيجار بحوالي 7 400 يورو غير مستحقة للموظف. الإجراءات التأديبية جارية. وطبق الإجراء التأديبي المتمثل في الصرف من الخدمة بسبب سوء السلوك على هذا الموظف.

الحالة 24: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 35 في عام 2022). أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا في ادعاءات بأن أحد الموظفين قد قدم طلبًا تحت ذرائع كاذبة لإصدار مذكرة شفوية للسماح له بالسفر لزيارة أفراد الأسرة في بلد آخر، وأن كلا من الطلب والمذكرة الشفوية الناتجة يحتويان على معلومات زائفة. ووجد مكتب المفتش العام أيضًا بأن الموظف نفسه ذكر زورا أن أسرته قد انتقلت إلى مركز العمل من أجل الحصول على منحة استقرار وما يتصل بها من استحقاقات لنقلهم. وتم إنهاء عقد الموظف مع المنظمة لأسباب تأديبية، وتم استرداد مبلغ 1 346 يورو. أُغلقت الحالة.

الحالة 25: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 36 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 17 أعلاه) في إعداد عطائه لمواد ترويجية. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 26: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 37 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 17 أعلاه) في إعداد عطائه لمواد ترويجية. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 27: (أُبلغ عنها سابقًا على أنها الحالة 38 في عام 2022). يحقق مكتب المفتش العام حاليًا في ادعاءات بأن موردًا للمنظمة تواطأ مع أحد موظفي المنظمة (انظر الحالة 17 أعلاه) في إعداد عطائه لمواد ترويجية. ولا يزال التحقيق جاريًا.

الحالة 28: أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن أحد الموظفين استخدم منصبه في المنظمة للتظاهر بطريقة احتيالية بأنه يحق له الحصول على إعفاء من الضرائب المطبقة عند شراء السلع والخدمات من البائعين في مركز العمل. الإجراءات التأديبية جارية. وطبق الإجراء التأديبي المتمثل في الصرف من الخدمة بسبب سوء السلوك على هذا الموظف.

الحالة 29: أجرى مكتب المفتش العام تحقيقًا ووجد أن أحد الموظفين، من خلال تقاعسه، سمح للموظفين تحت إشرافه بتزوير وثيقة لاستخدامها في ما يتعلق بمطالبة تأمين ليتم تقديمها نيابة عن المنظمة (انظر الحالة 30). وتم اقتراح الإجراء التأديبي بالوقف عن العمل بدون أجر لمدة أسبوع؛ غير أن الموظف انفصل عن المنظمة قبل أن يصبح الإجراء التأديبي ساري المفعول. تم وضع ملاحظة في الملف الشخصي للموظف. أُغلقت الحالة.

الحالة 30: أجرى المفتش العام تحقيقًا ووجد أن أحد الموظفين قد زور وثيقة لاستخدامها في ما يتعلق بمطالبة التأمين ليتم تقديمها نيابة عن المنظمة (انظر الحالة 29). الإجراءات التأديبية مستمرة. وطبق الإجراء التأديبي المتمثل في التعليق عن العمل بدون أجر لمدة أسبوع على هذا الموظف.

الحالة 31: أجرى المفتش العام تحقيقاً ووجد أن سبعة موردين تواطأوا في ما بينهم لتقديم معلومات غير صحيحة تفيد بأن عطاء كل منهم كان مستقلاً عن الآخر وأنه كان بالتالي عطاءً تنافسياً، من أجل التأثير بشكل غير سليم على نتيجة إرساء العقد. وقُدمت المسائل إلى لجنة توفيق العقوبات على المتعاقدين في 24 يناير/كانون الثاني و3 و8 فبراير/شباط 2023، وأصدرت اللجنة إخطارات بإجراءات العقوبات في 13 فبراير/شباط 2023. ولا تزال المسألة في انتظار إتمام إجراءات العقوبات.

#### هاء- الحالات الجارية المتعلقة بالغش المفترض اعتباراً من فبراير/شباط 2023

الحالة 32: يحقق مكتب المفتش العام حالياً في ادعاءات بأن أحد الموظفين ساعد موظفاً آخر في التظاهر بطريقة احتيالية بأنه يحق لهما الحصول على إعفاء من الضرائب المطبقة عند شراء السلع والخدمات من البائعين في مركز العمل.

الحالة 33: يحقق مكتب المفتش العام حالياً في ادعاءات بأن أحد الموظفين السابقين قدم وثائق داعمة مزورة في ما يتعلق بطلبات الحصول على منح التعليم لتلقي مبالغ مضخمة.